



**التقرير السنوي لعام 2008**

**طاقم شؤون المرأة**

**طاقم شؤون المرأة**

المكتب الرئيسي: شارع الإرسال، عمارة عواد، الطابق الثاني، ص.ب. 2197، رام الله.  
هاتف: : 972- 2-2987783/4 -فاكس: 972- 2- 2964746  
فرع غزة: شارع الوحدة، الشارع الفرعي سعيد العاص، الرمال، برج نعمة، الطابق الاول.  
هاتف: 972 -8- 2844322

[www.watcpal.org](http://www.watcpal.org)

التقرير الإداري والبرامجي  
للعام 2008

المحتويات

كلمة رئيسة الطاقم

البيئة السياسية والإقتصادية لعمل الطاقم في العام 2008

تقرير مجلس الإدارة الإداري عن العام 2008

الوثيقة البرنامجية للعام 2006-2008

الأهداف العامة والأنشطة التي أنجزت في العام 2008

الملاحق:

1. البرامج والمشاريع في العام 2008

2. موازنة 2008 .

3. التقرير المالي المدقق للعام 2008

## كلمة رئيسة الطاقم

تعتبر سنة 2008 هي السنة الثالثة والأخيرة في استراتيجية الطاقم 2006-2008، والتي حددت رؤيتها ببناء مجتمع ديمقراطي تعددي يحترم حقوق الإنسان، ويعيش فيه الجميع بكرامة وأمان، ودون أي شكل من أشكال التمييز المبني على الدين واللون والجنس.

وكإئتلاف مكون من أطر ومراكز نسوية وناشطات نسويات، حدد الطاقم مهمته الأساسية لتحقيق هذه الرؤيا بالمساهمة في لعب دور رئيسي في تطوير الحركة النسوية الفلسطينية، من خلال المساهمة في بناء الأطر النسوية والقاعدية من أجل العمل على إزالة التمييز ضد المرأة، وتمكينها، ورفع مكانتها، مع تركيز خاص على المرأة الريفية والقيادات الشابة، بخاصة في المناطق المهمشة والخالية من الخدمات الرئيسية.

واجه الطاقم تحديين كبيرين في العام 2008، هما العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والخلاف الفلسطيني الداخلي. وقد كان توجه الطاقم بعدم تغليب المصلحة الفئوية على المصلحة الوطنية. ولذلك تميزت المسيرات المستمرة التي جابت شوارع الضفة وقطاع غزة، بدعوتها للوحدة الوطنية والتصدي للاحتلال. واستند الطاقم في التعبئة من أجل وحدة الصف الوطني على وثيقة الأسرى، وناضل من أجل أن تصبح هذه الوثيقة أداة ضغط مجتمعية على الأطراف المتنازعة.

وشاركت النساء الفلسطينيات بقوة في هذه المسيرات، ونظمت الحركة النسوية مسيرة 8 آذار لتكريس الوحدة الوطنية وإنهاء الإحتلال.

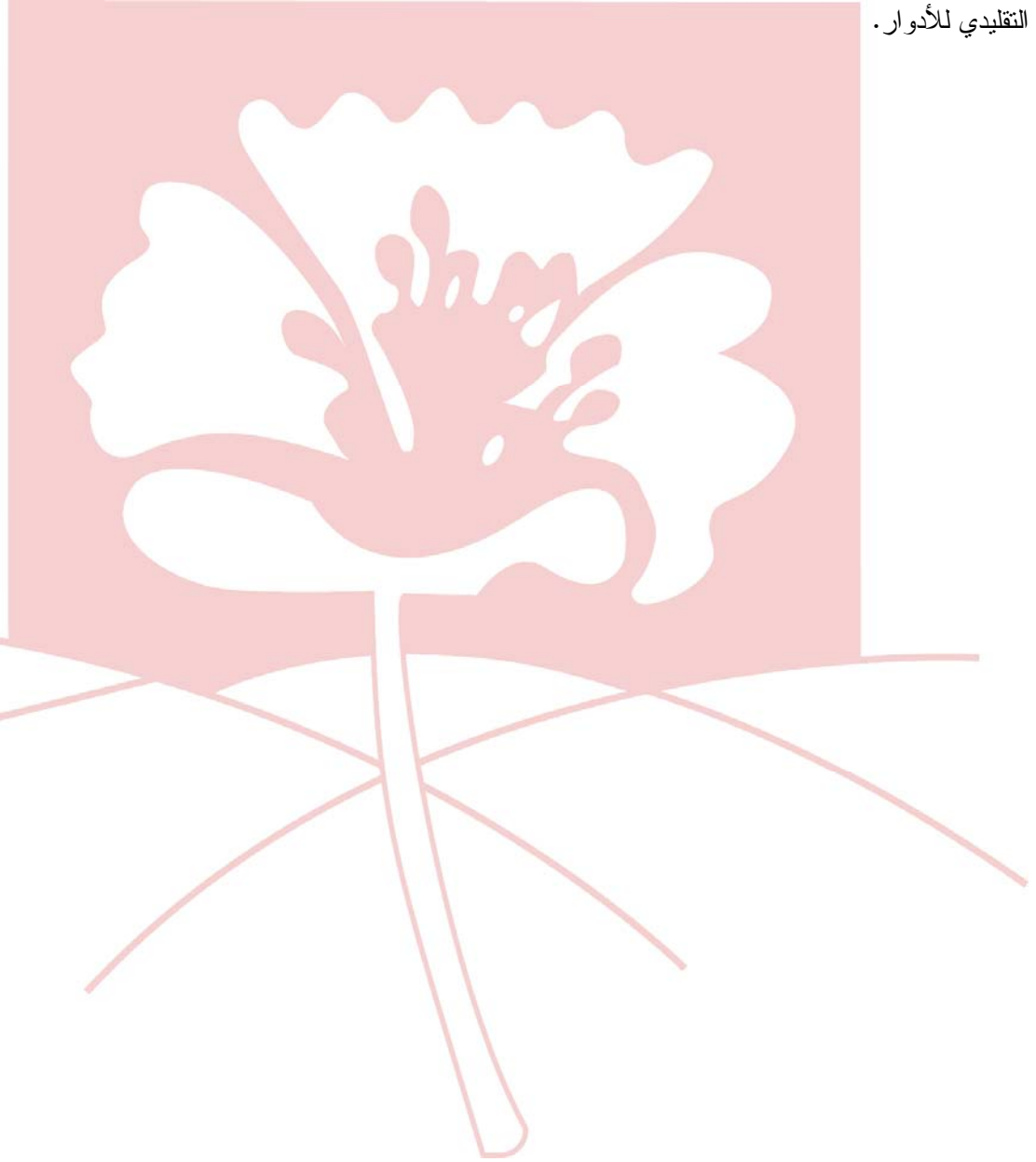
وعمل طاقم شؤون المرأة مع الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، للتوعية حول وثيقة حقوق المرأة، والتي تشكل مرجعاً هاماً للتوعية حول حقوق النساء، ويمكن استخدامها كمرجعية لقانون الأسرة. وقد بدأ الطاقم بتشكيل لجان مناطق في الضفة الغربية مع الأطر النسوية والإتحاد العام، من أجل نشر الوثيقة على الصعيد المجتمعي.

وفي مجال القوانين، عمل الطاقم عبر إئتلاف قانون الأسرة، في وضع مسودة قانون أسرة، بحيث يكون منطلقاً من القانون الأساسي ووثيقة الاستقلال، ومنسجمة مع وثيقة حقوق المرأة، وعمل ضمن إئتلاف قانون العقوبات على تعديل المادة 340 من قانون العقوبات المعمول به في فلسطين، والتي تشجع القتل بتخفيفها للعقوبة على خلفية شرف العائلة، ونادى باعتبار القتل على خلفية الشرف جريمة يعاقب عليها القانون.

كما قام طاقم شؤون المرأة عبر عضويته في منتدى مناهضة العنف ضد النساء، بوضع دليل لحملات المناصرة والتعبئة والضغط، لاستخدامه في الدفاع عن حق المرأة في الحماية من العنف وفي النقاء. وشارك في نشاطات الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة، من خلال برنامجه الإذاعي وصحيفة صوت النساء.

وعلى صعيد مشاركة النساء في مواقع صنع القرار، فما زالت قليلة مقارنة بالدور الكبير الذي قامت به المرأة الفلسطينية في عملية النضال الوطني وبناء المؤسسات. صحيح أن هناك زيادة في عدد الوزيرات، وعضوات المجالس المحلية، وعضوات التشريعي، وفي مواقع صنع القرار في الأحزاب السياسية، إلا أن الوضع السياسي والاقتصادي، لم يعط النساء فرصة حقيقية لإثبات أنفسهن. رغم ذلك، فقد أصبح وجود المرأة مقبولاً في مجالات لم تكن يوماً مفتوحة للنساء، مثل القاضيات الشرعيات،<sup>1</sup> ونأمل في المستقبل أن يصبح هناك مرونة أكبر في الأدوار، بحيث يكون المجال مفتوحاً للاختيار وليس مفروضاً على أساس التقسيم الإجتماعي التقليدي للأدوار.

نهلة قورة  
نهلة قورة  
رئيسة الطاقم



<sup>1</sup> لمزيد من المعلومات، انظر/ي وفاء عبد الرحمن وأحرون، دور المرأة في الأحزاب السياسية في العالم العربي- الحالة الفلسطينية. أكتوبر 2008

## الوضع السياسي والاقتصادي في العام 2008

الوضع السياسي:

شهد العام 2008 العديد من الأحداث السياسية، التي تركت بصماتها على الحركة الوطنية الفلسطينية بمختلف فئاتها وشرائحها، بما فيها الحركة النسوية. كان من أهم هذه الأحداث الحرب المدمرة التي شنتها قوات الاحتلال الصهيوني على قطاع غزة في أوائل العام 2008، ووصلت أوجها في نهاية العام 2008، بتواطؤ عربي ودولي، مما نتج عنه تدمير البنية التحتية في غزة، والمؤسسات الاقتصادية التي تستوعب آلاف العاملين والعاملات، وتجريف وحرق مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. وازدادت الأوضاع سوءاً مع استمرار الحصار والإغلاق شبه المتواصل للمعابر، المفروض على القطاع منذ ما يزيد على العامين، حيث ارتفعت نسب البطالة إلى أرقام غير مسبوقة وصلت إلى 55%، الأمر الذي أدى لتفاقم حدة الفقر، التي وصلت حسب تقرير معهد دراسات التنمية في غزة (IDS) إلى 80% من الأسر تحت خط الفقر، من بينها 66.5% في فقر مدقع<sup>2</sup>.

مثل هذا الوضع زاد من الاعتماد على المساعدات الإنسانية والإعانات الدولية، وزاد من هجرة الفئات الشابة بخاصة الذكور، حيث أشارت بيانات وزارة الخارجية الفلسطينية، أن هناك 45000 طلب هجرة تم التقدم بها منذ منتصف 2006 لممثليات دبلوماسية أجنبية في الأراضي الفلسطينية، كما تشير إحصائيات مركز الإحصاء إلى أن نسبة الراغبين في الهجرة من فئة 20-24 سنة في الأراضي المحتلة، ارتفعت إلى 44% بين هذه الفئة. هذا الوضع ترك بصماته أيضاً على فئة الأطفال والنساء، اللواتي أضطر بعضهن إلى لبس النقاب، والخروج للتسول في الشوارع، بعد أن استنفذن كافة مدخراتهن. وتشير تقارير صوت النساء إلى بعض الحالات التي أجبرها الزوج أو الأب على التسول، بعد أن عجز عن توفير قوت أطفاله. هذا بالإضافة إلى تأثير الحصار السلبي على الصحة النفسية والجسدية، حيث أصبح الكثيرون من العاطلين عن العمل، يشعرون باضطراب نفسي ينقلونه إلى أسرهم، بسبب عدم تقدير الذات لديهم بسبب البطالة، الأمر الذي ساهم في ترسيخ بعض المفاهيم والمواقف التي كانت في طريقها إلى الانحسار، مثل تفضيل إنجاب الذكور على الإناث بين الفئات الشابة، وترويج الصغيرات، وزيادة العنف المنزلي، وغير ذلك. كما تشير التقارير إلى وضع التغذية المتدهور عند النساء والأطفال، حيث اضطر نحو 62% من الأسر في قطاع غزة، إلى إجراء تعديلات على نمط معيشتها، كما أشارت تقارير مركز دراسات التنمية في غزة، والعنف الذي يتعرض له الأطفال، والذي أصبح جزءاً من حياتهم اليومية، والذي أدى إلى عدم الالتفات الكثير من الأطفال إلى التعليم بجدية وباهتمام.

وفي الضفة الغربية تصاعدت وتيرة سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته لمصادرة المزيد من الأراضي لبناء المستوطنات واستكمال بناء الجدار، وتقطيع أوصال الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق معزولة عن بعضها بواسطة الحواجز، التي أصبحت وكأنها نقاط عبور حدودية بين الشمال والوسط والجنوب، هذا إضافة إلى مئات الحواجز التي تفصل القرى عن المدن الرئيسية، والتي زاد عددها عن 630 حاجزاً تعيق حركة المواطن الفلسطيني<sup>3</sup>. وزاد الوضع سوءاً، الأراضي التي صودرت بهدف استكمال جدار العزل العنصري، والذي عزل عشرات القرى وآلاف المواطنين عن باقي الضفة الغربية، وحرمان آلاف أخرى من المزارعين من قوتهم، نتيجة لمنعهم من الوصول لأراضيهم الزراعية خلف الجدار، أو تقطيع أشجار الزيتون، وعلى سبيل المثال، فقد تم عزل نحو

<sup>2</sup> مركز الإحصاء الفلسطيني

<sup>3</sup> Fact Finding Mission To Gaza And the West Bank, A report by the Britain-Palestine All Party Parliamentary Group, May 2009, P.10

65000 دونم من أراضي قلقيلية الزراعية، كما تم اقتلاع 83000 شجرة زيتون في المرحلة الأولى من إنشاء الجدار، مما ترك أثره على إنتاج فلسطين من الزيت. وقد شهدت العديد من القرى استشهاد نساء وهن يدافعن عن أراضيهن المصادرة وعن أشجار الزيتون، التي أصبحت هي الأخرى هدفاً رئيسياً لزيادة إفقار المواطن الفلسطيني المتمسك بأرضه.<sup>4</sup> وناهيك عن استمرار الاستيلاء على الأراضي الزراعية والمياه الجوفية، حيث صادرت إسرائيل ما يزيد عن 80% من مياه الضفة الغربية. ومن الجدير بالذكر أن جدار الفصل العنصري، ضم نحو 47% من أراضي الضفة الغربية. وفي القدس الشرقية، تسارعت الإجراءات الإسرائيلية في تهويد المدينة، حيث هدم أكثر من 90 منزلاً، ويتعرض حالياً أكثر من 60000 فلسطيني لإمكانية هدم بيوتهم بحجة عدم الترخيص<sup>5</sup>، وجردت الكثير من المواطنين من حقهم في العيش في مدينتهم، وشدت من إجراءات منع الفلسطينيين من دخول القدس. وقد عملت سلطات الاحتلال على تضييق الخناق على الأسرى داخل المعتقلات، والذي يأتي معظمهم من منطقة القدس.

وفي الوقت الذي تستمر فيه قوات الاحتلال الإسرائيلي بتكريس حالة الانقسام الجغرافي، ومنع الإتصال بين شطري الوطن، يأتي الإنقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية ليزيد الوضع سوءاً. وبالرغم من جميع الجهود والمبادرات التي طرحت لإنهاء حالة الإنقسام من قبل المجتمع المدني والحركة النسوية، ومن ضمنها الدعوة إلى اعتماد وثيقة الوفاق الوطني التي صدرت عن الحركة الأسيرة في العام 2006، وتبنتها جميع القوى والفصائل الفلسطينية واعتبرها الطاقم أساساً متيناً للوحدة الوطنية، والتي تشكل شرطاً ضرورياً لمقاومة الاحتلال واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة ورفع الحصار عن شعبنا وإعادة إعمار غزة.

من هنا، تركزت الكثير من الفعاليات في هذا العام على الخلاص من الاحتلال، والعمل على إنهاء حالة الانقسام السياسي وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وإعادة الحياة البرلمانية لمجراها الطبيعي، لافساح المجال لتتقيد التشريعات الفلسطينية من كافة أشكال الإجحاف بحقوق المرأة.

وقد ترك الوضع الداخلي تأثيره على الفئات الشابة وتفاؤله بالمستقبل، وثقتها بالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، حيث أشارت دراسة مركز الإحصاء، إلى أن 33% من فئة الشباب يتقون بها بدرجة متوسطة أو عالية، بينما 48% لا يتقون بها، الأمر الذي يستدعي إعادة الثقة للفئات الشابة، مما يجعل مسألة الوحدة الوطنية مسألة يجب أن تحتل الأولوية في اهتمام مؤسسات المجتمع المدني والحركة النسوية<sup>6</sup>.

وللخروج من حالة الانقسام، وفي مواجهة الاحتلال الإسرائيلي الذي ازداد شراسة بعد صعود اليمين الصهيوني في الانتخابات الأخيرة، والذي يرفض التعاطي مع جميع المقترحات والقرارات الدولية، بات من الضروري التأكيد على أهمية العودة لطاولة الحوار بمشاركة جميع فصائل المقاومة الفلسطينية. كما أصبح من المهم إشراك جميع الفئات والشرائح والفعاليات الوطنية والمجتمعية، والتعاطي مع النساء كشريك فاعل ومهم في الحوار السياسي القائم.

أنظري صوت النساء 16 / 10/2008، عبد الباسط خلف، نطف فلسطين الأخضر، ص 7.

<sup>5</sup> United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs- Occupied Palestinian Territory, The Planning Crisis in East Jerusalem: Understanding the Phenomenon of "Illegal" construction, April 2009

<sup>6</sup> دراسة الحاجات التي قام بها الطاقم مع الفئات الشابة في منطقة رام الله وقطاع غزة في العام 2009/2008

## الوضع الاقتصادي:

تضررت نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السالفة الذكر، شرائح وقطاعات كبيرة من المجتمع الفلسطيني. حيث تم إغلاق ما يزيد عن 400 مؤسسة تعمل في المجال المجتمعي ومصادرة ممتلكاتها، وربما كانت النساء في مقدمة المتضررين، باعتبار أن نحو نصف هذه المؤسسات كان يقدم خدمات مجتمعية للنساء. كما أدت مصادرة الأراضي إلى تضرر المرأة الريفية، وتغير دورها بعد أن كانت منتجة في الأرض، فقدت وسيلتها الإنتاجية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار، أن النساء العاملات في القطاع الزراعي، يشكلن النسبة الأعلى من العاملات، يتضح الضرر الذي لحق بالمرأة الريفية بشكل خاص، وأثر ذلك على وضعها الأسري ومشاركتها في مجال صنع القرار.

وقد ترافق هذا الوضع بفقدان أرباب الأسر من الذكور وظائفهم خاصة في القطاع الخاص، أو بسبب عدم التمكن من العمل في سوق العمل الإسرائيلي. وفي كثير من الأحيان، أصبح على عاتق الكثير من النساء تحمل مسؤولية تدبير شؤون المنزل، وتوفير الغذاء في الوقت الذي شحت فيه موارد الأسرة، خاصة في قطاع غزة والمناطق الأكثر فقراً في الضفة الغربية. كما أجبرت النساء على البحث عن سبل جديدة لتوفير الرعاية الصحية، ومتطلبات التعليم لأطفالهن. إضافة إلى ذلك، فقدت الكثير من النساء وظائفهن في القطاع الخاص، حيث أدى الوضع الاقتصادي إلى إغلاق العديد من المنشآت خاصة مشاغل النسيج والخياطة، والتي كانت تعتمد على السوق الإسرائيلية، والتي بسبب الإغلاقات، سارعت إلى تقليص إنتاجها، مما جعل الكثير من النساء، وهن عادة العاملات في هذه الورش، إلى فقدان وظائفهن.

وتعتبر مشاركة النساء الفلسطينيات في قوة العمل هي الأدنى على المستوى العربي، حيث بلغت في العام 2008 نحو 16% في مقابل 65% للذكور. ومن الملاحظ من الإحصائيات المتوفرة حول المرأة وسوق العمل، أنه كلما ارتفعت نسبة تعليم الفتيات أكثر من 13 سنة تعليمية، كلما قلت فرصهن في العمل، والعكس صحيح بالنسبة للذكور. كما أن العمل لا يعني تساوي في الأجور، حيث ما زالت النساء يكسبن 84% من الأجر اليومي.

وقد أدى الوضع الصعب الذي تمر به الأسر الفلسطينية، والتي يصعب وصولها إلى الخدمات الصحية، إلى تدهور في الوضع الصحي وبشكل خاص بين النساء، اللواتي لا يتمكن من عمل مسح لعنق الرحم أو فحوصات دورية للتثدي. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن السرطان يأتي في المرتبة الثانية من مسببات الموت في فلسطين بنسبة 11.5%.

ويشكل العنف الممارس على النساء مسألة مقلقة، خاصة أن تعليم الفتيات لا يحميهن من العنف، خاصة المتزوجات منهن، كما أشارت دراسة مركز الإحصاء. وقد أشارت نحو 60% من النساء اللواتي أكلن مرحلة التعليم الأساسي، أنهن تعرضن لعنف جسدي. وتعتبر فئة النساء من 18-35 سنة من أكثر الفئات تعرضاً للعنف. كما وصلت حالات القتل على خلفية الشرف نحو 25 حالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 2008.

ومع زيادة الفقر، وانعدام الأمن والأمان، يعود الزواج المبكر للنساء إلى الواجهة. وبعد أن كان قطاع غزة سباقاً في تعليم الفتيات، أصبح الوضع العام يؤثر على تعليم الفتيات، خاصة أن الكثير من الأسر لم تعد قادرة على إعالة أفرادها.

## تقرير مجلس الإدارة



اجتماع هيئة ادارية في عام 2008 بحضور الوزيرات ( ربيحة ذياب، سهام البرغوثي) الحاليات لعام 2009



مها مستكلم نصار، عضو الهيئة الإدارية ونائبة رئيسة طاقم شؤون المرأة والتي وافقتها المنية بتاريخ 2008/10/10

### على الصعيد المؤسسي

#### إقرار استراتيجية 2009-2011 من قبل الجمعية العمومية

تميز العام 2008 باستمرار العمل على مراجعة الاستراتيجية من قبل مجلس الإدارة، وتم اقرارها من قبل الجمعية العمومية بعد نقاش معمق بتاريخ 2008/11/8. كما تم تشكيل لجنة من مجلس الإدارة لمراجعة مقترح مركز التعليم المجتمعي بالهيكلية الجديدة، والكادر المالي والإداري. وتم تعيين مديرة دائرة المناصرة، ومديرة التمويل، بهدف انتقال تدريجي إلى العمل بالهيكلية الجديدة المعتمدة على أساس الدوائر، وتأجل تعيين مديرة التمكين المحلي ومديرة بناء القدرات للعام 2009، بهدف انتقال سلس إلى الاستراتيجية الجديدة، والتي تضمنت هيكلية جديدة تتفق مع أهداف الاستراتيجية.

كما تميز العام 2008 بوضع الخطط المفصلة لدائرة المناصرة، والبدأ بالعمل فيها على أساس برنامج الدائرة كما بينتها الخطة التفصيلية، التي ربطت أنشطة المشاريع بالخطة الاستراتيجية للطاقم للعام 2008، مع التحضير للتحويل للهيكلية الجديدة على أساس الدوائر وليس المشاريع.

### على صعيد الحاكمية

شهد العام 2008 فقدان عضو أساسي في الجمعية العمومية لطاقم شؤون المرأة، ومجلس إدارته وهي السيدة مها/مريم مستكلم نصار، والتي احتلت منصب نائبة الرئيسة. وكان لفقدان المناضلة مها نصار أثر كبير لقدرتها على العمل الودودي، وإمكانياتها الفكرية والنسوية والجماهيرية التي ساهمت في إغناء الائتلاف.

الجمعية العمومية: عقدت الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً بالفيديو كونفرنس مع غزة، حضره ممثلون/ات عن وزارة الداخلية، بتاريخ 2008/11/8، وتم فيه مناقشة التقرير المالي والإداري للعام 2007 وإقرارهما، وتم التجديد للمدقق المالي. وفي هذا

الاجتماع، تم التجديد لمجلس الإدارة لفترة ثانية، مع اسبدال مقعد المرحومة مها نصار عضو مجلس الإدارة بعضوة من الجمعية العمومية تمثل نفس الإطار، وهي السيدة نداء أبو عواد عضو الجمعية العمومية.

مجلس الإدارة: اجتمع مجلس الإدارة ثمان مرات في العام 2008، وأهم القضايا التي ناقشها واتخذ فيها قرارات كانت ما يلي:

1. 2008/1/5: تميز الاجتماع بمراجعة أداء الهيئة الإدارية ومشكلة توفر النصاب، مما يعيق اتخاذ قرارات. وتم الإتفاق

على أهمية تقليص العدد من 13 عضوة إلى 11 عضوة، وأن يطرح الإقتراح في اجتماع الجمعية العمومية القادم لأخذ قرار بهذا الخصوص.

2. 2008/4/23: تم اقرار الاستراتيجية بالملاحظات التي قدمت من قبل عضوات الجمعية العمومية. كما تم تشكيل لجنة مقابلات للوظائف الجديدة التي تتطلبها الهيكلية الجديدة.

3. 2008/6/12: تمت مناقشة موضوع قانون الأسرة والإنتلاف الخاص به، والعلاقة بين الطاقم والإتحاد والعلاقة مع المشروع الإقليمي، وتم الإتفاق على أهمية متابعة الطاقم اجتماعات الإنتلاف، وشكلت لجنة من مجلس الإدارة لهذا الغرض.

4. 2008/8/12: تمت مناقشة الكادر المالي والإداري المقترح من قبل مركز التعليم المستمر في جامعة بيرزيت، وتمت مقارنته بالأنظمة المعمول بها في مؤسسات أخرى، وتم اعتماد الموقع كأساس للكادر المالي، وتمت مناقشة الهيكلية التنظيمية للطاقم وتحديد خطوط العلاقات. كما تم اجماع على أهمية عقد لقاءات فكرية للقضايا النسوية والسياسية والوطنية.

5. 2008/10/16: تمت مناقشة التقرير المالي للعام 2007، مع المدقق المالي للطاقم، والذي أشار إلى أنه أصدر التقرير دون تحفظ، ولم تكن هناك مشكلة سيولة، وأشار إلى أن الترشيح في النفقات واضح. كما تم التركيز على أهمية وضع مؤشرات لقياس تحقيق أهداف البرامج.

6. 2008/11/1: تم تقييم وضع صحيفة صوت النساء في ظل امكانية توقف التمويل. وتم وضع مقترحات لتجنيد الأموال محلياً وعربياً. وتم تشكيل لجنة من مجلس الإدارة للمتابعة، ولدراسة الخيارات الممكنة.

7. 2008/9/4: مناقشة مقترح مركز التعليم المستمر في بيرزيت لتغيير الهيكلية التنظيمية من برامج إلى وحدات أو دوائر.

8. 2008/11/24: تميز هذا الاجتماع بتوزيع مهام الهيئة الإدارية بعد التجديد لها من قبل الجمعية العمومية. وقد أثرت

عضوات مجلس الإدارة الحفاظ على التوزيع الذي كان قائماً في الدورة السابقة. وعليه، كان التوزيع كما يلي: نهلة قورة - رئيسة، نداء أبو عواد -نائب رئيسة، سهام برغوثي- أمينة صندوق، وابتسام زيدان، أمينة السر.

9. 2008/12/17 : تم مناقشة ما أنجزته دائرة المناصرة، وتم التأكيد على أهمية إدماج المقدمة السياسية في الخطط التنفيذية لكافة الدوائر. وتم اقرار استكمال تعيين دائرتي التمكين المحلي وبناء القدرات، بهدف التسريع في تنفيذ استراتيجية الطاقم للعام 2009.

### على الصعيد البرامجي:

1. عقد مجلس الإدارة بتاريخ 2008/11/24 لقاءً مع السيدة زهيرة كمال، مديرة مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، بهدف التنسيق بين الطاقم والمركز فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة باستراتيجية الطرفين. وقد بينت السيدة كمال أن مركز المرأة للأبحاث لن يقوم بالتنفيذ بنفسه، بل عبر المؤسسات النسوية كالإتحاد العام للمرأة الفلسطينية وطاقم شؤون المرأة. وبناء عليه، سوف يقوم الطاقم بتنفيذ بعض الأنشطة التي تتطابق مع استراتيجية الطاقم وترتبط باستراتيجية مركز البحوث والتوثيق.

2. عقد مجلس الإدارة اجتماعاً بتاريخ 2008/ 6/12 مع الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية/ الأمانة العامة، لمناقشة بعض

التساؤلات حول آليات العمل بقانون الأسرة، والعلاقة ما بين إئتلاف قانون الأسرة في فلسطين والمشروع الإقليمي، الذي يتم فيه تعديلات في قانون الأسرة في سوريا، الأردن، لبنان، مصر وفلسطين.

3. المشاركة في الاجتماعين الموسعين لقانون الأسرة اللذين انعقدا بتاريخ 2008/6/16، و2008/7/23 بحضور عضوات

وأعضاء إئتلاف قانون الأسرة، مع بعض المؤسسات النسوية والحقوقية. تمت مناقشة دعوة المستشار القانوني في ديوان الرئاسة لمناقشة مقترح قاضي القضاة، وتغيير قانون الأسرة كإئتلاف قائم يعمل على القانون ويضم أطراف الحركة

النسوية. وتم الاتفاق على إعادة تشكيل اللجنة التحضيرية بمكوناتها (القوى السياسية والأحزاب)، وفي نفس الوقت تشكيل

لجنة مصغرة من ممثلات مؤسسات إئتلاف قانون الأسرة، بهدف التحضير لاجتماع اللجنة الوطنية، مع تحضير مقترح

من كافة الوثائق السابقة لعرضها على الإئتلاف أولاً، ثم اللجنة الوطنية ثانياً.

4. المشاركة في الاجتماع الموسع لقانون الأسرة، لعرض ما تمخض عنه لقاء 2008/7/23 مع رئيس الوزراء، سلام فياض، حول تقديم مقترح من قبل المؤسسات النسوية والحقوقية لقانون الأسرة. وتم التأكيد على أهمية تحضير الوثائق الضرورية انطلاقاً من قانون الأسرة الموحد، الذي تم إعداده من اللجنة التحضيرية لقانون الأسرة في العام 2003، وتطويره ليكون جاهزاً للطرح على مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب.

5. تم إبرام عدد من الإتفاقيات مع المانحين، والتي تتسجم مع استراتيجية الطاقم للأعوام 2006-2008. وبيّن الجدول المرفق الاتفاقيات التي أبرمت في العام 2008 وموضوعها والممولين لها.

### على صعيد العلاقات والتشبيك

يركز الطاقم في وثيقته الاستراتيجية (2006-2008) على أهمية تطوير علاقات التنسيق والتشبيك مع المؤسسات القاعدية والمؤسسات الأهلية والرسمية والدولية، بهدف بناء دعم متزايد لقضايا المرأة، وأخذ التشبيك عدة مستويات كما يلي:

### العلاقة مع المؤسسات والمراكز النسوية

الطاقم هو ائتلاف من مؤسسات وأطر نسوية تعنى بقضايا المرأة، وتقوم هذه العلاقة على التعاون والتنسيق والتشبيك في قضايا مختلفة. ويولي الطاقم اهتماماً خاصاً للتنسيق مع الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والمؤسسات النسوية والحقوقية في التعبئة حول قضايا المرأة، وحمايتها وحققها في الوصول إلى مراكز صنع القرار. وتم التأكيد على أهمية العمل على الوثيقة الحقوقية التي قام الإتحاد العام بوضعها، كأساس للعمل النسوي، ولتوحيد الرؤية تجاه المرأة. وينسق الطاقم مع الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية أيضاً في معظم القضايا الخاصة بالقوانين، وفي مجال تعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، وفي التعبئة حول المبادئ الحقوقية التي شارك في إعدادها في العام 1994، بالشراكة مع الطاقم وبعض المؤسسات النسوية والحقوقية.

ويأخذ التنسيق والتشبيك بين الطاقم والإتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمؤسسات النسوية والحقوقية، أشكالاً وأبعاداً مختلفة، فبالإضافة إلى الهم النسوي، يقوم الطاقم بالتشبيك في القضايا الوطنية، بخاصة في الدفع باتجاه الحوار الوطني ونبذ اللجوء إلى العنف في إدارة الصراع.

وأهم الأجسام التشبيكية التي لعب الطاقم فيها دوراً بارزاً في العام 2008 على صعيد محلي هي:

1. منتدى مناهضة العنف ضد المرأة.

2. إئتلاف قانون الأسرة.

3. إئتلاف قانون العقوبات.

4. إئتلاف عقوبة الإعدام

5. شبكة منظمات أهلية ضد الفساد.

6. شبكة المنظمات الأهلية/غزة (قطاع المرأة -قطاع الشباب -قطاع حقوق الإنسان).

7. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية/رام الله .

8. إئتلاف الفقر.

كما قام الطاقم من خلال التشبيك والتنسيق مع الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وشبكة المنظمات الأهلية بتنظيم عدد من المسيرات، ووضع البيانات، وتوزيعها في المسيرات، أو نشرها في الصحف المحلية أو في صحيفة صوت النساء، التي يصدرها طاقم شؤون المرأة، أو إرسالها للأمم المتحدة.

وتميزت علاقة الطاقم بالمؤسسات واللجان النسوية والحقوقية، والتشبيك مع وزارة شؤون المرأة، من أجل الضغط باتجاه قوانين منصفة للنساء. كما تم التشبيك مع المؤسسات المختلفة من أجل عدم إصدار قانون بقرار، إلا في حالة الضرورة القصوى.

وبسبب الوضع الصعب في قطاع غزة، يعمل الطاقم بالشراكة مع بعض المؤسسات التي تعمل في مجال الإغاثة وتطوير الخدمات، بحيث يقدم كل طرف ما له علاقة باختصاصه، حيث يتولى الطاقم مسؤولية تمكين النساء والمؤسسات القاعدية، في مجال التشبيك والتعبئة من أجل الدفاع عن حقوق المرأة، وتقوم المؤسسات الشريكة بتقديم الدعم الإغاثي أو الخدمات كما هو الحال في المشروع الذي ينفذه الطاقم حالياً في قطاع غزة، بالشراكة مع اتحاد لجان العمل الزراعي، الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

#### العلاقة مع الجهات المانحة: علاقة تمويلية وعلاقات شراكة

تأثر تمويل الطاقم بالتغيرات السياسية الدولية والفلسطينية، وبالرغم من ذلك، فقد استطاع طاقم شؤون المرأة تكوين علاقات متعددة مع جهات مانحة مختلفة، بحيث بلغ عدد المؤسسات المانحة عشر مؤسسات خلال العام 2008. وأهم هذه المؤسسات ما يلي:

1. مؤسسة كونراد أديناور (Konrad Adenauer Stiftung)،

2. مؤسسة فورد (Ford Foundation)،

3. مؤسسة الدياكونيا

4. شراكة النساء التعليمية للحقوق والتنمية والسلام (Women's Learning Partnership)

5. المنحة الوطنية لصندوق الديمقراطية (National Endowment for Democracy) ،

6. مؤسسة فريدريش إيبيرت (Friedrich Ebert Stiftung) ،

7. مؤسسة كير (CARE International)،

8. الأونروا

9. مؤسسة حركة السلام الإسبانية (MPDL)،

10. مركز تطوير المؤسسات (NGO Development Center) .

ويقتصر أغلب هذه المنح على أساس دعم مقترحات مشاريع، تصب في أهداف الاستراتيجية، باستثناء مؤسستي فورد وشراكة النساء التعليمية للحقوق والتنمية والسلام (WLP) اللتين حولتا دعمها من دعم برنامج بعينه إلى دعم المؤسسة.

### العلاقة مع الشبكات والمؤسسات الدولية

يتراوح التشبيك مع المؤسسات والشبكات الدولية، من القيام بنشاطات مشتركة لها علاقة بموضوع محدد، له علاقة بحقوق المرأة أو تمكينها للوصول إلى مراكز صنع القرار، أو تعاوناً في مجالات التعبئة والتأثير والحملات، أو في مجال تبادل المعلومات حول قضايا النساء وقصص النجاح، أو في مجال بناء القدرات. ويشارك فريق الطاقم في مؤتمرات وندوات تعنى بقضايا المرأة، ضمن عضوية الطاقم في شبكات وإئتلافات عالمية، مثل شراكة النساء التعليمية، حيث تميزت هذه الشراكة عن غيرها بكونها تتشكل من عشرين دولة، وتعمل على إزالة التمييز ضد المرأة، وأنها تشكل نواة ممكنة لحركة نسوية عالمية. وقد شارك الطاقم في عدة مؤتمرات دولية كعنصر فعال في هذه الشراكة، وساهم في وضع استراتيجيات هذه الشبكة العالمية. وقام الطاقم ببناء قدرات المؤسسات الشريكة للدياكونيا، في مجال إدماج النوع الاجتماعي على صعيد المؤسسة والمشاريع والفئات المستهدفة، وسوف يستمر العمل في بناء القدرات في العام 2008. كما يتعاون الطاقم مع مؤسسة "مشروع التعبئة" (Advocacy project) في العاصمة واشنطن، من خلال توفير متطوعة تقوم بالعمل، لفترة محدودة في مقر الطاقم في رام الله، في مجال التعبئة من خلال الإنترنت، كما يتم التعاون من خلال تغطية أنشطة الطاقم على الصفحة الإلكترونية الخاصة بمؤسستهم. إضافة إلى ذلك يتم التعاون مع حركة السلام الإسبانية، ومؤسسة أن ليند بخاصة، في حضور المؤتمرات الخاصة بالفئات الشابة والمؤتمرات الإقليمية الخاصة بالمؤسسة. وينسق الطاقم مع شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، في برنامج التعامل مع النزاع، الذي تشرف عليه مؤسسة مواجهة النزاع - RTC (Responding to Conflict) ، من أجل إعداد مجموعة استراتيجية فلسطينية، للعمل ضمن مؤسساتها على تمكين كادر هذه المؤسسات في مجال حل النزاعات.

### التشبيك مع الفئات المستهدفة

يقيم طاقم شؤون المرأة علاقات عديدة مع النساء، بعض العلاقات تبني على أساس فردي، وبعض العلاقات تبني مع مجموعات نسوية في التجمعات السكانية في مختلف المحافظات الفلسطينية. وقد نجحت منسقات الطاقم في المحافظات، واللواتي هن أصلاً ناشطات جماهيرييات في الأطر النسوية الأساسية، في تجنيد النساء للأنشطة المختلفة، وتمكن من استقطاب النساء للاحتفالات والمسيرات والأنشطة الجماعية الأخرى التي ينظمها الطاقم. وقدرة المنسقات على تجنيد النساء هو أبلغ دليل على حسن العلاقة ما بين المنسقات والنساء في التجمعات السكنية، كما هو الحال في برنامج تمكين القيادات الشابة، وبرنامج تمكين المرأة الريفية، والفئات الضاغطة التي تم تشكيلها من أجل الدفاع عن حقوق المرأة وإيصالها لمواقع صنع القرار.

كما عمل الطاقم على تدريب كافة الفئات المستهدفة، مثل القيادات الشابة ومجموعات سنابل وعضوات المجالس المحلية على التشبيك، وسهل لهذه الفئات التشبيك فيما بينها، والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني من أجل تبادل الخبرات والتنسيق ضمن مجالات محددة.

وضمن سياسة الطاقم في بناء قدرات المؤسسات النسوية ذات القاعدة الجماهيرية، يعمل الطاقم، من خلال التشبيك مع هذه المؤسسات، على تمكين كادرها للمشاركة بفعالية في مجالات التعبئة والتوعية حول حقوق المرأة.

### البيئة السياسية وتأثيراتها على عمل الطاقم في العام 2008

1. الأحداث المتسارعة التي شهدتها المناطق الفلسطينية في العام 2008، وبشكل خاص في قطاع غزة، من استمرار الحصار والهجمات الإسرائيلية المتكررة على القطاع وإغلاق المعابر، ترك أثره على المجتمع المدني بشكل عام، وعلى المؤسسات النسوية بشكل خاص، وتراجعت هموم النساء لصالح هموم الوطن، مما يستوجب وضع استراتيجيات تحافظ على التوازن ما بين العمل الوطني والعمل النسوي.
2. إن تزايد الهجمات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، وأثر ذلك على النساء، يملئ على الحركة النسوية وضع استراتيجيات لمواجهة هذه الانتهاكات على صعيد دولي ومحلي، والإستفادة من قرار الأمم المتحدة 1325 في حماية المرأة في ظروف النزاع.
3. مع تشديد الحصار الممارس على الأراضي المحتلة، زادت نسبة الأسر التي أصبحت تحت خط الفقر، وارتفعت نسبة العاطلين عن العمل، مما ساهم في زيادة حالات العنف ضد النساء، بخاصة في الأسر التي يعاني فيها رب الأسرة من البطالة، الأمر الذي خلق تحديات جديدة أمام المؤسسات النسوية، مما يستوجب التنسيق مع بعض مؤسسات المجتمع المدني، التي تقوم بتلبية الحاجات الأساسية للأسرة الفلسطينية، ويقوم الطاقم بتمكين النساء في هذه الأسر، ليكون عوامل مساعدة في التوعية حول التمييز المبني على النوع الاجتماعي.
4. شهد العام 2008، زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق النساء، التي ولدها الفلتان الأمني وغياب سيادة القانون، ووصلت هذه الإنتهاكات أوجها بعد الحسم العسكري لحركة حماس وسيطرتها على قطاع غزة. وكون النساء هن الحلقة الأضعف، فقد وصل عدد النساء اللواتي قتلن في ظروف غامضة 12 سيدة، إضافة إلى 30 سيدة كن ضحايا العنف الداخلي، و72 امرأة أصبن منذ بداية العام وحتى تاريخ 2008/7/10<sup>7</sup>. ورغم ما يقال بأن بعض هؤلاء النساء قتلن على

<sup>7</sup>الميزان، بيان صحفي بعنوان قتل النساء يطفو على السطح من جديد، المرجع 2008/83 بتاريخ 2008/7/10

خلفية ما يسمى بـ "الشرف"، فقد تم تصفية هؤلاء النساء لأسباب أخرى، منها أسباب لها علاقة بالميراث أو أسباب سياسية، في ظل غياب سيادة القانون. وبلغ عدد القتلى في الفترة ما بين 7 حزيران - 21 حزيران 161 قتيلاً، منهم 7 نساء<sup>8</sup>. وعليه، فإن الحركة النسوية مدعوة للعمل مع المجتمع المدني، للضغط باتجاه سيادة القانون المبني على الديمقراطية وحقوق الإنسان.

5. إن فصل قطاع غزة السياسي عن الضفة الغربية، جاء تكريساً للفصل الجغرافي بين الضفة والقطاع، ومعيقاً لتحقيق حلم الدولة المستقلة ذات السيادة. لذلك بات من الضروري، أن تعمل الحركة النسوية على إعادة اللحمة للشعب الفلسطيني، وتكريس الحوار في حل النزاع والتعبئة على وثيقة الوفاق الوطني.
6. إن تعطيل المجلس التشريعي بسبب وجود الكثير من أعضائه في السجون الإسرائيلية، حال دون تفعيل الكثير من القوانين، وتأجيل إصدار قوانين منصفة للنساء. وفي مثل هذا الوضع، على الحركة النسوية تعزيز جهودها في التعبئة الجماهيرية حول حقوق النساء، وبخاصة الحق في الحياة، مع التركيز على المواضيع التي تم الاتفاق عليها ضمن إئتلاف قانون الأسرة، والمتعلقة بسن الزواج، الطلاق وتعدد الزوجات.
7. في ظل غياب الديمقراطية، وتغييب المجلس التشريعي، أصبح الحفاظ على المكتسبات التي حققتها المرأة والمجتمع المدني مهدداً بالتراجع، مما يملي على الحركة النسوية استراتيجية توحيد جهودها.
8. إن استمرار الإغلاقات والحواجز، وصعوبة الاتصال بين المناطق المحتلة، يفترض وجود خطة طوارئ، تعتمد من جهة على إيجاد بدائل للتواصل، مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة من إيميل، وفيديو كونفرنس، ومن جهة أخرى تعتمد على اللامركزية، الأمر الذي يتطلب تقوية مكتب غزة، وتمكين الكادر الميداني في المناطق المختلفة، وبناء قدرات الأطر النسوية في المناطق، لضمان متابعة العمل وعدم توقفه.

<sup>8</sup>الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية على ضوء عمليات الإقتال التي اندلعت في قطاع غزة منذ تاريخ 2008/6/7، سلسلة تقارير خاصة (52)

## تحليل البيئة الداخلية للطاقم

### على صعيد الموارد

ساهم تدعيم مكتب غزة بمولد كهربائي في استمرارية العمل في الطاقم، كما ساعد تركيب جهاز فيديو كونفرنس على ابقاء الإتصال مفتوحاً بين غزة والضفة. كما ارتفع عدد موظفات الطاقم في غزة للدفع بعملية التوعية والتأمين وبناء القدرات. كما تم تمكين كادر غزة بشكل خاص في المجالات الضرورية للعمل مع المؤسسات. كما تم تدريب غزة في مجال التقييم حسب نظام خاص (بونات) للقيام بعملية التقييم مع المؤسسات التي يتم استهدافها.

### على صعيد الأنظمة واللوائح

عمل الطاقم على مراجعة الكادر المالي والإداري والهيكلية المعدة من قبل مركز التعليم المستمر في جامعة بيرزيت، وحاول الموازنة ما بين وضع الطاقم المالي، والكادر المالي في مؤسسات مشابهة، وتم وضع معايير تحقق الشفافية والمساءلة، ووصف وظيفية حسب الوظائف الأساسية في الطاقم. وحدد مسؤولية كل وظيفة وصلاحياتها وعلاقتها بالوحدات الأخرى وغير ذلك، مما يسهم في انتقال سلس إلى تنفيذ الاستراتيجية الجديدة ابتداءً من العام 2009. كما ساهم التقييم الذي قام به مركز التعليم المستمر في العام 2008، في تحديد حاجات الطاقم من أجل بناء قدراته وتسريع جاهزيته، للانتقال السهل إلى تنفيذ الخطة البرمجية للطاقم في العام 2009.

### على صعيد البيئة الداخلية وعلاقات الطاقم الوظيفي

يتميز الكادر الوظيفي في طاقم شؤون المرأة بانتمائه الوطني والنسوي، وتمسكه برؤية الطاقم ورسالته وقيمه. وبالرغم من هذا الانتماء، هناك هاجس يقلق الموظفين، وهو الشعور بعدم الأمان الوظيفي، بسبب الخوف من انقطاع التمويل، مما يترك أحياناً شعوراً بالإحباط لديهن. ولقد ساهم العمل على وضع استراتيجية للطاقم في خلق نوع من الأمان لدى الطاقم الوظيفي. وأهم نقاط القوة التي يتميز بها الكادر الوظيفي ما يلي:

1. مشاركة الطاقم الوظيفي في التخطيط والتقييم.
2. بسبب توجه الطاقم نحو اللامركزية، تعطى منسقات المناطق هامشاً من الاستقلالية، والعمل الميداني حسب حاجات المنطقة، وإمكانيات الطاقم. وتتميزعاملات الميدانيات بقدرتهن على التدريب، والتشديد، والمناصرة والقدرة على تطوير علاقات متينة مع القواعد الجماهيرية.
3. يتم العمل في الطاقم على أساس فريقي، ويعتمد على التشبيك بين مديرات الدوائر من جهة، وبين مديرات الدوائر والمنسقات الميدانيات من جهة أخرى .
4. تطور كفايات الطاقم الوظيفي للقيام بالأنشطة التدريبية والتوعية المطلوبة لتحقيق رسالة الطاقم.
5. هناك حضور لكادر الطاقم الوظيفي، حيث تمثل الطاقم موظفاته في اللقاءات مع المؤسسات المختلفة وفي المؤتمرات المختلفة، المحلية والدولية.
6. استثمر الطاقم في كادره الوظيفي مما يجعل من كل موظفة متخصصة في مجال معين ومؤهلة في مجالات أخرى، مما يجعل امكانيات الطاقم أكبر من حجمه العددي.

## الوثيقة البرامجية للأعوام 2006-2008

طاقم شؤون المرأة هو إئتلاف نسوي يعنى بقضايا المرأة، مكون من سبعة أطر ومراكز نسوية متخصصة وكفاءات مهنية. تأسس عام 1992 ويهدف إلى إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وتطوير دورها وتعزيز مكانتها وتمكينها للوصول إلى مراكز صنع القرار. ويولي عناية خاصة بالنساء الأكثر حرماناً وتهميشاً، خاصة في المناطق الريفية والنائية، وبالقيادات النسوية والشابة، ليصبحن عنصراً فاعلاً في النضال الوطني ضد الاحتلال، وفي عملية التغيير المجتمعي وبناء مجتمع ديمقراطي خال من التمييز، ومستند إلى التعددية واحترام حقوق الإنسان، وذلك من خلال الأهداف التالية التي تنضوي تحت استراتيجية الطاقم للأعوام 2006-2008، والمقرة من قبل الجمعية العمومية في 22 تشرين الأول 2005، والتي تقع ضمن رؤية تؤمن ببناء مجتمع ديمقراطي تعددي، يحترم حقوق الإنسان، وخالٍ من جميع أشكال التمييز، سواء على أساس الجنس أو الدين أو اللون، ويعيش فيه الجميع بكرامة وأمان.

حدد طاقم شؤون المرأة أهدافه في استراتيجية الأعوام 2006-2008 كما يلي:

1. تطوير قدرات الأطر والمراكز والمؤسسات النسوية ذات القاعدة الجماهيرية، وتفعيل دورها في عملية النضال الوطني والتغيير المجتمعي.
2. تحسين مستوى التشبيك والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لكسب التأييد لقضايا حقوق المرأة.
3. مراقبة التشريعات والقوانين والسياسات والبرامج، من أجل إلغاء التمايز بين الجنسين وحماية المرأة وحقوقها في كافة المجالات.
4. تطوير قدرات المرأة وكفاياتها وتمكينها للوصول إلى مواقع صنع القرار على كافة الصعد.
5. الاهتمام بالنساء المبدعات ورعايتهن
6. التوعية المجتمعية بقضايا المرأة وحقوقها، والعمل على تغيير النظرة النمطية السائدة حول المرأة ودورها.

يسعى الطاقم لتحقيق هذه الأهداف من خلال البرامج الخمس التالية:

1. برنامج بناء القدرات
2. برنامج المناصرة والتشبيك

3. برنامج التمكين المحلي

4. برنامج التوعية الإعلامية والمجتمعية

5. برنامج إدماج النوع الاجتماعي على صعيد المؤسسات (الشراكة).

وفيما يلي ملخصاً لما تم انجازه من أنشطة مرتبطة بالبرامج المختلفة خلال 2008 لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الستة سابقة الذكر:

**الهدف الأول: تطوير قدرات الأطر والمراكز والمؤسسات النسوية ذات القاعدة الجماهيرية وتفعيل دورها في عملية النضال الوطني والتغيير المجتمعي.**

بالتعاون مع RTC، تم تدريب (15) سيدة من قيادات الأطر النسوية المشكلة لطاقتن شؤون المرأة، تم اختيارهن من جميع محافظات الضفة الغربية، وقد جاء هذا التدريب استكمالاً لتدريب المدربين/ات الذي تم تنفيذه في نهاية 2007 تحت عنوان "التمكين النسوي". هدف التدريب إلى إكساب المشاركات المهارات والمعارف التي من شأنها تعزيز قدرتهن على التدخل في النزاعات، ومن ثم نقل هذه الخبرات إلى مؤسساتهن وربطها بواقع المرأة والعمل النسوي.

كما يعمل طاقم شؤون المرأة، من خلال مشروع "تمكين النساء الفلسطينيات - تنمية وتحسين المجتمعات - بناء"، الممول من الاتحاد الأوروبي عبر مؤسسة كير الدولية Care International، وبالشراكة في التنفيذ مع مركز شؤون المرأة، على بناء قدرات عشرة (10) مؤسسات نسوية قاعدية في محافظات قطاع غزة الخمس لنصرة مصالح المرأة في مختلف الاستراتيجيات التنموية، وتعزيز دور المرأة الفلسطينية في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

يستهدف المشروع 2500 امرأة من الفئة العمرية بين 18-45 بالإضافة إلى المؤسسات النسوية القاعدية العشرة، والتي يشرف الطاقم بشكل مباشر وكامل على (5) منها في محافظات القطاع الجنوبية (خان يونس ورفح) ، إضافة إلى (20) صحفياً و (8) نساء من أعضاء المجالس البلدية المحلية. وسيصل عدد المستفيدين النهائيين في جميع أنحاء قطاع غزة إلى 200000 شخص.

خلال العام 2008، نفذ طاقم العمل في مشروع "بناء" تقييماً للمؤسسات العشرة المستهدفة، باستخدام أداة تقييم الاحتياجات المؤسساتية بالمشاركة (بونات)، والمطورة من قبل مؤسسة كير الدولية. هدف التقييم إلى قياس قدرات المؤسسات العشرة المستهدفة، وتحديد احتياجاتها، من أجل تصميم برامج تدريبية متخصصة لبناء قدراتهم في مجالات الإدارة المالية والحكم الداخلي، وتجنيد الأموال وتطوير مقترحات المشاريع.

هذا بالإضافة إلى تدريب العاملين في المؤسسات على أساليب البحث السريع بالمشاركة من أجل تمكينها من تطوير خطط وبرامج تعكس الاهتمامات والاحتياجات الحقيقية للنساء والمستفيدات من خدمات هذه المؤسسات، وبناء قدراتها في مجال المناصرة والتشبيك وتطوير حملات ضغط لنصرة مصالح النساء، وتمثيل القضايا الأكثر إلحاحاً التي تم التوصل إليها من خلال تنفيذ البحث السريع بالمشاركة مع المجتمعات المستفيدة من خدمات المؤسسات النسوية القاعدية في محافظات قطاع غزة الخمس.

نفذ مشروع "تمكين النساء الفلسطينيات - تنمية وتحسين المجتمعات" (بناء) عدداً من التدريبات التي استهدفت طاقم العاملين في كل من طاقم شؤون المرأة ومركز شؤون المرأة، وأخرى استهدفت العاملين في المؤسسات العشر الشريكة، بهدف بناء قدرات العاملين، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتطوير أدائهم على المستوى الشخصي وعلى مستوى أداء المؤسسة ذاتها. تلقت الموظفات في طاقم شؤون المرأة ومركز شؤون المرأة والمؤسسات الشريكة تدريبات متعددة: من هذه التدريبات ما يلي: كتابة التقارير الإدارية باللغتين العربية والانجليزية، المناصرة وآليات الضغط والتشديد، كتابة المشاريع وحشد التمويل، وتدريباً حول آليات البحث السريع بالمشاركة. صاحب التدريبات إصدار عدد من الأدلة التدريبية منها: دليل تقييم الاحتياجات المؤسساتية بالمشاركة (بونات)، دليل مهارات الضغط والمناصرة، دليل كتابة مقترحات المشاريع وحشد التمويل، دليل آليات البحث السريع بالمشاركة، بالإضافة إلى أدلة خاصة تم تطويرها من قبل شركة الرواد للتطوير تحت إشراف مؤسسة كير الدولية وكل من طاقم شؤون المرأة ومركز شؤون المرأة، معتمدة على نتائج التقييم المؤسساتي وتنوعت بين دليل نظام الجودة، دليل إجراءات العمل ودليل الأرشفة وحفظ الملفات.

قصص نجاح من مشروع تمكين النساء الفلسطينيات - تنمية وتحسين المجتمعات (بناء):

1. المتطوعة ألفت الكفارنة قامت بإدارة وتنفيذ جلسة تدريبية بنجاح في تدريب المؤسسات الشريكة على البحث السريع بالمشاركة، الجلسة كانت تحت عنوان "أساليب البحث السريع بالمشاركة"، وقد كانت هذه التجربة هي المرة الأولى لها

كمدربة، وتقول: "إ تجربة جيدة، أضافت لي أشياء كثيرة ومنحتني الثقة بالنفس وكسرت الحاجز والرغبة من الوقوف أمام الجمهور".

2. تقول أمل أبو كوش: "شاركت في العديد من الدورات التدريبية حول موضوع البحث السريع بالمشاركة مع جهات مختلفة، ولكن هذه هي المرة الأولى التي حققت فهماً عميقاً للموضوع واستفادة كبيرة حول كيفية استخدام الأدوات".

3. المشاركة علا الخطيب من مركز البرامج النسائية برفح تقول: "خبرتي العملية انحصرت فقط في الوظيفة الرسمية في مؤسسات السلطة، هذه هي المرة الأولى أكون فيها مشاركة في تدريب من هذا النوع، وأشعر أن العمل المجتمعي يكسبنا مهارات كثيرة، وهو ممتع ومفيد أكثر بكثير من العمل المكتبي".

4. المشاركة حنان زعرب - جمعية البيت السعيد تقول: "شاركت مسبقاً في تدريب حول البحث السريع بالمشاركة، ولكن فقط خلال هذا التدريب استفدت أكثر من المرة السابقة، وهذه المرة الأولى التي فهمت خلالها كيف نستخدم شجرة تحليل المشكلات بشكل جيد".

5. جميع منسقات مشروع بناء في المؤسسات الشريكة الخمسة، أجمعن على أن تدريب كتابة مقترحات المشاريع الذي تلقينه خلال المشروع، ساهم في تطوير قدراتهن على كتابة المشاريع والحصول على تمويل قدره 8000 يورو من الاتحاد الأوروبي لكل مؤسسة. وقد كانت المشاريع كالتالي: مشروع تعزيز الرعاية الصحية لحماية الأم والطفل لجمعية البيت السعيد في رفح، مشروع تأسيس وحدة الارشاد النفسي والقانوني لجمعية النجدة الاجتماعية في خان يونس، مشروع تفعيل المشاركة المجتمعية للنساء من ذوات الاحتياجات الخاصة لجمعية أميرة لتعليم وتطوير المرأة الفلسطينية في خان يونس، مشروع محو الأمية وتوعية النساء لجمعية المواصي التعاونية الزراعية في رفح، ومشروع تمكين الخريجات وإعدادهن لسوق العمل، وتفعيل وحدة القانون في مركز البرامج النسائية في رفح.

أولى طاقم شؤون المرأة اهتماماً كبيراً بتمكين منسقاته، يتضح ذلك من خلال مشاركتهن في عدد من التدريبات وورشات العمل التي أثرت خبراتهن، حيث شاركت المنسقة المركزية لمشروع "الشباب بذور التغيير" الممول من الدياكونيا في الاجتماع الاستراتيجي لمؤسسة الشراكة التعليمية (WLP) والذي عقد في العاصمة الأمريكية واشنطن في نيسان 2008، وشاركت منسقة المشروع في منطقة طولكرم في تدريب نظمه منظمة ال ESCWA، والذي عقد في الأردن في أيار من العام 2008، وتمحور حول المناصرة وآليات تبني سياسات التنمية التشاركية. بينما شاركت منسقة المشروع لمنطقة بيت لحم في تدريب للمدربين/ات حول

أساليب توثيق قصص الانتهاكات التي تقع على النساء، إضافة إلى مشاركتها في ورشة عمل حول قانون الأسرة في الوطن العربي خلال شهر آب 2008 في الأردن، ضمن مشروع قانون الأسرة الإقليمي.

وقام طاقم شؤون المرأة بتنفيذ سلسلة من التدريبات للعاملات الميدانيات في برنامج "التأهيل المجتمعي" في الضفة الغربية وفي غزة والأردن. هدف التدريب المنفذ في الضفة إلى تمكين العاملات الميدانيات من قضايا ومواضيع النوع الاجتماعي، وآليات إدماجها في تنفيذ المشاريع. استمر التدريب (14) يوماً تدريبياً ما بين تشرين أول 2007 لغاية أيار 2008.

بينما استمرت التدريبات في قطاع غزة والأردن لمدة 6 أيام تدريبية لكل منهما، وهدفت أيضاً إلى تعزيز مفهوم النوع الاجتماعي لدى المشاركات. نظم طاقم شؤون المرأة بالإضافة إلى ما سبق دورة تدريبية لكافة العاملات في الطاقم في الضفة لمدة ثلاثة أيام في مدينة رام الله، في مواضيع الاتصال والتواصل وتوكيد الذات في بداية العام 2008.

#### **الهدف الثاني: تحسين مستوى التشبيك والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لكسب التأيد لقضايا المرأة.**

نفذ طاقم شؤون المرأة وبطلب من الدياكونيا تدريباً حول آليات إدماج النوع الاجتماعي في برامج وأنشطة شركاء الدياكونيا في الضفة الغربية في جوانب العمل المختلفة، من التخطيط والتنفيذ والتقييم لمشاريعهم ووحداتهم وإصداراتهم ومنشوراتهم. امتد التدريب خلال عامي 2007 و 2008، وشمل أربع مؤسسات شريكة للدياكونيا هي مؤسسة تامر، مؤسسة وئام، مؤسسة النيزك ومركز المعلومات البديلة.

تم خلال العام 2008 التنسيق والتشبيك مع عدد من المؤسسات المحلية، ضمن أنشطة مشروع "الشباب بذور التغيير"، وذلك بواقع (12) مؤسسة في منطقة طولكرم و(17) مؤسسة في منطقة غرب نابلس وجنين، و(15) مؤسسة في منطقة بيت لحم و (5) مؤسسات في منطقة رام الله.

ومن خلال مشروع "تمكين النساء الشابات من أجل التغيير المجتمعي لتحقيق المساواة"، والممول من قبل المؤسسة الإسبانية MPDL (حركة من أجل السلام)، عمل الطاقم على تمكين الشابات الفلسطينيات من المشاركة بفعالية أكبر في صنع واتخاذ القرار والقيادة في مجتمعاتهن، والتقليل من مظاهر التمييز ضد المرأة، والتي تحول دون وصولها إلى مراكز صنع القرار، وذلك عن طريق تمكين المشاركات من مهارات القيادة والتخطيط في مجتمعاتهن، وبالتالي تمكين المؤسسات النسوية والشبابية التي ينتمون إليها،

وتحسين مستوى التنسيق والتشبيك ما بين المشاركات على مستوى المنطقة الواحدة، وعلى مستوى المنطقتين، لبناء رؤية موحدة فيما بينهن ومع المؤسسات النسوية والشبابية، ومواجهة التحديات التي تواجهها النساء الشابات في قطاع غزة والضفة الغربية، من خلال حملات المناصرة والتوعية التي نفذتها المشاركات في المشروع في مجتمعاتهن.

كما تم تنفيذ عدة تدريبات للمشاركات في مواضيع تضمنت "كتابة التقارير من منظور النوع الاجتماعي"، مع تطبيقات عملية في إجراء المقابلات وكتابة التقارير والاستفادة من المهارات المكتسبة من تدريبات سابقة في الاتصال والتواصل والقيادة التشاركية.

بالإضافة إلى تدريب "تشكيل وتيسير المجموعات المركزة" لاكتساب مهارات تيسير المجموعات لبحث قضايا تهم المرأة، وتجميع البيانات ذات العلاقة ليتم الاستفادة منها، ومشاركة المؤسسات النسوية الأخرى. كما شكل تدريب "مهارات استخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات" جزءاً مهماً في التدريبات، حيث اكتسبت المتدربات مهارات فنية تسهل استمرارية الاتصال والتواصل ما بين مجموعتي غزة والضفة، بهدف التنسيق والتحضير للحملات.

وتم أيضاً عقد عدة لقاءات تعريفية مع عدد من المؤسسات النسوية ومؤسسات شبابية، بهدف الدعم والاسناد للمشروع، بالإضافة إلى التعرف على احتياجات هذه المؤسسات الضرورية، لتصبح قادرة على تقديم خدمات ذات جودة لأفراد المجتمع. وقام الطاقم بالتنسيق مع جمعية أصالة، "جمعية نساء الأعمال الفلسطينية" بعقد عدة تدريبات للنساء في المواقع، حول كيفية إدارة المشاريع الصغيرة، والتي ستعود بالفائدة على تحسين الوضع الاقتصادي للنساء الريفيات.

**ومن أهم إنجازات مشروع تمكين النساء الشابات من أجل التغيير المجتمعي لتحقيق المساواة في قطاع غزة من حيث تأثيره على**

### **المشاركات ما يلي:**

- ساعد تدريب المشاركات على مهارات كتابة المقالات والتقارير من منظور جندي، على صقل موهبة المشاركات (اكتشفت عابدة العطاونة موهبتها الإبداعية، وأبدت رغبتها في الكتابة والنشر في صوت النساء).
- تم توطيد العلاقات واتساع قاعدة التشبيك والتنسيق مع المؤسسات الشريكة، حيث عمل الطاقم كحلقة وصل بين المؤسسات للتنسيق والتشبيك فيما بينها.
- استفادت المشاركات من تدريب الكمبيوتر بشكل كبير، وهو ما عبرن عنه خلال التقييم اليومي للتدريب.
- استفادت المشاركات من مكتبة الطاقم، واستعرن كتباً ودراسات نسوية من المكتبة.

- فسح المجال لتبادل الخبرة والتجربة بين الطاقم (المشاركات بمشروع تمكين الفتيات من أجل التغيير وطاقم العمل) والمؤسسات الشريكة، وهو ما ظهر من خلال تنفيذ المؤسسات لأنشطتها داخل الطاقم، أو ترشيح مشاركات الطاقم في أنشطة المؤسسات الشريكة، حيث تم ترشيح كل من المتطوعات (تحرير الديبكي - اعتماد الزق) لحضور دورة إعداد إعلاميات في اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي إقليم شرق غزة). وشاركت كل من المتطوعة (سماهر أبو ضاهر، عايدة العطاونة، تحرير الديبكي) في دورة تدريبية حول كيفية توثيق قضايا العنف ضد المرأة ضمن مشروع "لنكسر حاجز الصمت" الممول من اليونيفيم، تنفيذ مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، كما مثلت المشاركة (إلهام شاهين) طاقم شؤون المرأة في اللقاء الجماهيري، الذي عقده المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية (بانوراما)، تحت عنوان "نحو مجتمع فلسطيني آمن".
- شاركت متطوعات المشروع في جميع الأنشطة التي تمت دعوتهن إليها من قبل المؤسسات الشريكة على شرف الثامن من آذار.
- تم التنسيق بين المشاركات والمنسقة، لتنفيذ أنشطة في مؤسساتهن (حيث نفذت المشاركة هداية حمد ورشة بعنوان "إنجازات المرأة الفلسطينية" في مؤسسة الطاهر).
- تم التنسيق والتعاون بين المشاركات من مختلف المواقع، حيث شاركت المتطوعة (نجلاء سالم) من رفح زميلتها المتطوعة (فداء الزعانين) من بيت حانون في تنفيذ فعالية خاصة بيوم الأرض.
- استخدمت بعض المشاركات لأجهزة الكمبيوتر في مختبر الكمبيوتر لانجاز مهامهن الجامعية، بسبب انقطاع التيار الكهربائي بشكل دائم في أغلب المناطق.
- اشتركت المشاركات في أنشطة المؤسسات الأخرى، حيث تم ترشيح عدد من المشاركات للمشاركة في مشروع (لا حصار على العقل)، المنفذ في جمعية الخريجات الجامعيات.
- تكامل المشروع مع بقية المشاريع المنفذة في الطاقم، حيث تم استخدام مختبر الكمبيوتر لعقد تدريب كمبيوتر للمشاركات في مشروع "نساء أكثر قوة" الذي ينفذه طاقم شؤون المرأة بتمويل من مؤسسة كير الدولية، كما قامت المنسقة بتنفيذ تدريب حول الجندر ضمن مشروع الرائد (تمكين الأسر الفلسطينية الفقيرة اقتصادياً)، الذي ينفذه طاقم شؤون المرأة، بالشراكة مع اتحاد لجان العمل الزراعي، وتم ترشيح عدد من المتطوعات للعمل ضمن أنشطة المشاريع الأخرى في الطاقم، فقد رشحت

المتطوعات (تهاني الدردساوي ، اعتماد الزق، شيما أبو مزيد، سماهر أبو ضاهر) للعمل ضمن الميسرين في مشروع "مبادرة النوع الاجتماعي/مواجهة العنف الأسري"، الذي ينفذه طاقم شؤون المرأة بتمويل من الأونروا.

- اشتركت المشاركات في إيجاد بدائل وآليات جديدة لتنفيذ العمل مؤشر نجاح.
- تمكنت المشاركات من التنسيق بشكل جيد بين مؤسساتهن والمشروع (فداء الزعانين، عضو جمعية عمومية في جمعية الوطن الحر، نسقت ونفذت المجموعة البوذية) (نور الربيعي، منسقة مبادرة لنبدأ معاً، نسقت ونفذت المجموعة البوذية مع المبادرة) وهو يعتبر من أهم مخرجات المشروع.
- ساعدت المشاركات في المشروع لإيجاد فرص عمل، فقد تم مساعدة المشاركة (إلهام شاهين) ودعمها للالتحاق بوظيفة منسقة في مشروع "الإرشاد النفسي" في منتدى شارك الشبابي، (سها جبريل) كمنسقة مشروع في "الجمعية الوطنية لتأهيل المعاقين"، (نجوى الشاويش) كأخصائية نفسية في "منتدى شارك الشبابي"، (سماهر أبو ضاهر) كمنسقة مشروع في "مركز تنمية الشباب والعائلة" التابع لجمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية.
- تم تنفيذ أنشطة بالتنسيق مع المؤسسات الشريكة التي تم إغلاقها ومصادرة محتوياتها في أماكن أخرى.
- تميزت علاقات التنسيق والتشبيك بمستواها الجيد، والذي ربط المشروع ليس فقط مع المؤسسات الشريكة في المواقع، بل مع المشاركين/ات في المجموعات البوذية، مما ترك أكبر الأثر على المشاركات. مثلاً: تمت مساعدة السيدة (أمل أبو جميلة) 26 سنة من منطقة القرارة في خانونس في تقسيط الرسوم الجامعية لإنهاء دراستها.
- تأسس "منتدى شبابي نسوي" رغم كل الظروف الأمنية والسياسية السيئة التي يمر بها قطاع غزة، ويضم المؤسسات الشبابية والنسوية الشريكة.
- اختيار الهيئة التنسيقية للمنتدى من خلال الانتخابات وتعزيز الجو الديمقراطي والشفافية في اختيار ممثلين للمؤسسات في المنتدى وهو مؤشر نجاح.
- تمكنت المشاركات من معرفة وتشخيص أهم المشاكل التي يعانين منها، وتوصلن إلى اتفاق حول أهم القضايا التي يجب التعامل معها في الحملة، مخرج جيد من مخرجات المشروع.

**الهدف الثالث: مراقبة التشريعات والقوانين والسياسات والبرامج، من أجل الغاء التمييز بين الجنسين، وحماية المرأة وحقوقها في كافة المجالات.**

بناءً على التنظيم الهيكلي الجديد الذي تم اقراره من قبل مجلس إدارة طاقم شؤون المرأة، تمت الاستجابة إلى التوصيات التي وضعت لتطوير أداء الطاقم، وذلك من خلال تشكيل لدائرة المناصرة في تموز 2008، وتعيين مديرة لدائرة العلاقات العامة وتجنيب الأموال في آب من العام ذاته.

نفذت دائرة المناصرة منذ بداية العمل بها وحتى نهاية 2008 العديد من أنشطة المناصرة والتشبيك على المستوى المحلي والمناطقي، حيث شارك الطاقم في الأنشطة والاجتماعات التي عقدتها الإئتلافات والهيئات التي يعتبر طاقم شؤون المرأة عضواً مؤسساً وفاعلاً فيها، مثل إئتلاف قانون الأسرة، والحملة الإقليمية لتعديل قانون الأسرة، وإئتلاف "تعديل قانون العقوبات الفلسطيني"، ومنتدى "مناهضة العنف ضد المرأة". وتم في هذه اللقاءات تقديم موقف الطاقم من مسودة قانون العقوبات وقانون الأسرة، بالإضافة إلى تقديم أوراق عمل حول القضايا التي تناقشها كل من المنتديات والإئتلافات السابقة. كما ساهم الطاقم، ضمن عضويته في منتدى مناهضة العنف ضد المرأة، في حملة الاحتفالات باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، والممتدة في الفترة ما بين 25 تشرين ثاني 2008 وحتى 10 كانون أول من العام ذاته، وساهم الطاقم في أنشطة هذه الحملة، من خلال نشر العديد من المقالات حول تعريف العنف، وآليات مناهضة العنف ضد المرأة في صحيفة "صوت النساء"، التي تصدر بشكل دوري عن الطاقم.

وتقوم دائرة المناصرة بتقديم الدعم والإسناد لكافة حملات المناصرة التي يتم تصميمها وتنفيذها ضمن أنشطة مشاريع الطاقم، ومنها حملة مشروع "سنابل" في محافظة جنين، والتي كان من أبرز أنشطتها تنظيم مؤتمر سنابل لهذا العام، تحت عنوان "التعليم طموح وتحدي" والذي جاء كاستجابة لنتائج استطلاع للرأي قام به طاقم شؤون المرأة في منطقة جنين. وقد جاء المؤتمر ليشير إلى أهمية الحق في التعليم، والصعوبات التي تعترض المسيرة التعليمية في فلسطين.

كما تم التحضير ضمن مشروع "تمكين النساء الفلسطينيات - تنمية وتحسين المجتمعات" (بناء)، والمنفذ في قطاع غزة، لإطلاق حملة تحت عنوان "مناهضة العنف ضد المرأة"، والتي جاءت كاستجابة أيضاً لتحديد الاحتياجات المجتمعية، الذي تم تنفيذه مع مجتمعات المؤسسات العشرة الشريكة في المشروع، والتي كان أبرزها هو مناهضة العنف ضد المرأة، تم إصدار عدد من المطبوعات في إطار التحضير للحملة، مثل بروشور وبوستر وحقبة للمتدربين/ات تحمل شعار "حقوق المرأة حقوق إنسان"، بالإضافة إلى طباعة وتوزيع بوستر بمناسبة يوم المرأة العالمي (الثامن من آذار).

على صعيد آخر تم عقد عدد من الاجتماعات واللقاءات التحضيرية لتأسيس إئتلاف من المؤسسات الشريكة في المشروع لتعزيز وتقوية التنسيق بين هذه المؤسسات والمؤسسات الأخرى، من أجل دعم الحملة وضمان تنسيق الجهود للوصول إلى أكبر فئة ممكنة للتأثير بها والضغط على صانعي القرار لتبني سياسات تضمن احترام حقوق النساء، وتضع حداً للانتهاكات والعنف الذي تتعرض له النساء.

بدأ عمل دائرة العلاقات وتجنيد الأموال في نهاية آب 2008، ولغاية نهاية العام تم التقدم بعدة مقترحات مشاريع للتمويل، بهدف دعم صحيفة صوت النساء وبرنامج ضد الصمت الإذاعي، بالإضافة إلى دعم مشروع سنابل، ودعم تطبيق قرار الأمم المتحدة (1325)، الذي يهدف إلى حماية النساء في أوقات النزاع، وتعزيز مشاركتهن المجتمعية في أوقات السلام والبناء، الصادر في عام 2000، والذي تبنته الجمعية العمومية لطاقتن شؤون المرأة في العام 2005، لإدماجه في كافة برامج الطاقم.

#### **الهدف الرابع: تطوير قدرات المرأة وكفائاتها وتمكينها للوصول الى مواقع صنع القرار على كافة الأصعدة.**

استكمالاً لما بدأه طاقم شؤون المرأة في سنوات سابقة من إدماج مفاهيم ومبادئ القيادة التشاركية في معظم مشاريعه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبهدف تمكين المرأة وبناء قدراتها القيادية من أجل إحداث التغيير داخل الأسرة وفي محيطها المجتمعي والمجتمع برمته، تم تنفيذ تدريبات ونشاطات بتمويل من ال WLP للمجموعات المستهدفة في برامج ومشاريع الطاقم، مثل برنامج "تمكين القيادات النسوية الشابة من أجل التغيير المجتمعي"، وبرنامج تمكين المرأة الريفية "سنابل"، وجاء العمل مع مشاريع الشباب مثل "الشباب بذور التغيير"، بهدف تمكين الفئات الشابة في المجال الحقوقي والقانوني، بهدف المشاركة في التعبئة حول القضايا النسوية ضمن الحملات التي يقوم بها الطاقم، ومن أجل رفد الطاقم والأطر النسوية بقيادات شابة، تسهم ليس فقط في توفير دعم أساسي للطاقتن، بل لضمان استمراريته وعمله.

ومن أجل تمكين الفئات المستهدفة القيادية في مجال القيادة التشاركية، تم استخدام دليل "التوصل للخيارات"، من أجل التدريب على قيادة الحملات المجتمعية، من أجل التغيير المجتمعي وبناء قدرات الفئات المستهدفة، في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإستخدام تكنولوجيا المعلومات في تمكين المرأة، وفي التعبئة والمناصرة، ولهذا الغرض، تم عقد خمس (5) ورشات تدريبية على القيادة التشاركية، وأربعة (4) تدريبات ضمن مشروع تمكين المرأة الريفية "سنابل"، الممول من الصندوق الوطني للديمقراطية NED استهدف (59) امرأة ريفية تم اختيارهن من أربع (4) مناطق في محافظة جنين، وورشات عمل لـ 23 امرأة من مجموعات

عاملات التأهيل الميدانيات، تم ترشيحهن من برنامج التأهيل المجتمعي CBR، في محافظات الضفة الغربية ضمن برنامج إدماج النوع الاجتماعي على مستوى المؤسسات، الممول من الدياكونيا. كما تم تدريب (50) مشاركة من القيادات الشابة في مجموعتي مشروع "تمكين النساء من أجل التمكين المجتمعي" الممول من المؤسسة الإسبانية حركة من أجل السلام (MPDL)، في كل من منطقة رام الله وقطاع غزة.

بالإضافة الى أربع (4) تدريبات لـ 79 مشاركة (52 امرأة و 27 رجل) في مجموعات "الشباب بذور التغيير"، الممول من الدياكونيا في محافظات رام الله، نابلس، طولكرم، وبيت لحم. عمل الطاقم من خلال مشروع "الشباب بذور التغيير" الممول من الدياكونيا على تمكين الشابات والشباب، في المناطق الأربعة المذكورة، للمشاركة بشكل أكثر نشاطاً وفعالية في تطوير وتنمية مجتمع ديمقراطي، تكون فيه مساحة لمهارات القيادات الشابة التي تسعى لخلق مجتمع أكثر عدالة ومساواة بين الرجل والمرأة، خاصة على مستوى الأدوار القيادية، وإشراك المرأة في الحياة العامة. كما عمل الطاقم على جسر الفجوة بين الأجيال في الحركة النسوية سعياً إلى تطوير الشباب خصوصاً النساء، كمشاركات نشيطات في بناء المجتمع والإصلاح، وكقيادات في مجال التأييد والمناصرة والتوعية في مجتمعاتهن المحلية، وذلك بالتركيز على بناء المعرفة والمهارات وعلى دعم القيادات الشابة، من خلال فتح المجال أمامهن لتطبيق ما اكتسبنه في مجال التأييد والمناصرة والتوعية على مجتمعاتهن المحلية.

كما تم تدريب المجموعات الست على مهارات الكمبيوتر والإنترنت، باستخدام دليل تدريبي أعد من قبل شراكة النساء التعليمية

WLP بعنوان *"Information & Communication Technology Training of Trainers Making IT Our Own: Manual"*

ساهمت التدريبات بشكل واضح في بناء قدرات المشاركين والمشاركات، وأحدثت تغييراً في السلوك سواء على المستوى الشخصي أو العملي، وقد ظهر ذلك جلياً في التقييمات الدورية التي كانت تتم خلال أنشطة المشاريع والتقارير الإدارية الدورية للمنسقات، وتقييمات الممولين.

ونظراً للوضع الصعب الذي يعاني منه أهالي قطاع غزة، فقد نفذ طاقم شؤون المرأة، ضمن مشروع "تمكين الأسر الفلسطينية المحرومة اقتصادياً"، الممول من البنك الإسلامي عبر UNDP، وبالشراكة في التنفيذ مع اتحاد لجان العمل الزراعي من أجل تمكين الأسر الأكثر فقراً. استهدف المشروع (900) أسرة من أسر الشهداء والعائلات الفقيرة في تسع (9) مناطق مختلفة، موزعة على محافظات قطاع غزة الخمس وهي (جباليا- بيت لاهيا- بيت حانون- دير البلح- وادي السلفا- القرارة- بني سهيلا- عيسان-

خزاعة- المواصي). يهدف المشروع إلى تحسين سبل العيش للأسر الفلسطينية التي تقع تحت خط الفقر، من خلال تعزيز الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها هذه الأسر، كوسيلة لتحسين الدخل وتحقيق الأمن الغذائي لها، ومن ثم مساعدة الأسر للخروج من دائرة الفقر، عمل المشروع على تمكين عدد من النساء المعيلات للأسر اقتصادياً من خلال تمويل مشاريع صغيرة مدرة للدخل، والعمل على بناء قدرات تلك النساء ليتمكن من ممارسة عملهن على أساس علمي، ويصبحن أكثر قدرة على الوصول لسوق العمل وإدارة المشاريع. تنوعت التدريبات التي تم تنفيذها في المشروع خلال العام 2008، بين تدريبات تهدف إلى اكساب النساء مهارات قيادية ومهارات إدارية، بالإضافة إلى توعية النساء بدورهن في الأسرة والمجتمع من خلال حضور ورش عمل وندوات ودورات تدريبية.

قصص نجاح من مشروع "تمكين الأسر الفلسطينية المحرومة اقتصادياً":

ساهم المشروع في تحسين الوضع الاقتصادي لعدد من هذه الأسر، كما لعب الطاقم دوراً في تمكين النساء في هذه الأسر، وعلى سبيل المثال، حالة السيدة/فايزة قاسم من بيت لاهيا، حيث فقد زوجها عمله منذ عدة سنوات، بعد أن كان يعمل داخل الأراضي المحتلة عام 1948، وقد استخدمت الأسرة كل ما تملك لبناء منزل يأوي أفراد الأسرة، لكنهم لم يستطيعوا اتمامه وبقي البيت دون أبواب أو شبابيك أو أي أثاث الضرورية لمتطلبات عيش حياة مستقرة.

بدأت الزوجة العمل في المزارع القريبة هي وزوجها من خلال استئجار أرض وزراعتها بالتوت الأرضي، ومن ثم استفادت من تمويل لمشروع تربية أغنام ضمن مشروع تمكين الأسر المحرومة اقتصادياً حيث استلمت أربع (4) رؤوس أغنام مع علف يكفيها لمدة ستة شهور. بعد ستة (6) شهور من استلام المشروع أصبح لديها عشرة (10) رؤوس أغنام، وتقول بأنها تتمنى أن تساعدنا الظروف، وتستطيع بيع عدد من الأغنام لتكمل منزلها. من خلال مشروع نساء أكثر قوة - تعزيز الممول من مؤسسة Ford Foundation عبر مؤسسة Care International، عمل الطاقم على تدريب عدد من الفتيات الخريجات، وتوعيتهن في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقضايا المرأة، وعمل على تعزيز مشاركتهن في الحملات التوعوية والتأثير باتجاهاتهن لصالح بناء قيادات نسوية شابة، مؤمنة بالحقوق المتساوية بين المرأة والرجل. ضمن هذا المشروع، تم العمل على رفع وعي (50) طالبة بحقوقهن وإحداث تغيير في اتجاهاتهن من خلال ورشات عمل حول حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، والتدريب على مهارات قراءة القوانين من منظور النوع الاجتماعي، وتوكيد الذات والاتصال والتواصل والمفاوضة والتأثير.

وقد شاركت المتدربات في حملات التوعية للنساء، التي نظمها الطاقم للوصول إلى 10000 امرأة برسائل لتعزيز قيم المساواة والحقوق. كما قدم المشروع المساعدة المالية لـ 50 طالبة جامعية في السنة الدراسية النهائية، مما أتاح لهن المجال لإنهاء الدراسة الجامعية. كما قام المشروع بجسر الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق باحتياجات سوق العمل، من خلال تدريبهن على مهارات تؤهلهن لدخول سوق العمل والمنافسة، والتدريب على مهارات استخدام الحاسوب واللغة الانجليزية.

قصص نجاح من مشروع نساء أكثر قوة -تعزيز":

1. استطاعت الطالبات انجاز اللقاءات رغم الظروف الصعبة التي عاشها القطاع في الفترة السابقة العام 2008، الأمر الذي عكس

قدرتهن على مواجهة التحدي والصعاب، وأظهر إيمانهن بأنهن أداة التغيير الحقيقية في هذا المجتمع.

2. سهى الحلبي، 23 سنة، تيسكن في مخيم الشاطي، وتدرس فنون جميلة في جامعة الأقصى، تقول:

" قبل التحاقني بمشروع نساء أكثر قوة ، كنت لا أعرف ما هي حقوق المرأة والاتفاقيات التي تنص عليها، كما أنها كانت لا تعني لي معرفة هذه الأشياء، وفي الغالب، كانت معلوماتي مستمدة مما أسمعه من حولي، لكن بعد التحاقني بالمشروع، اكتشفت أن ما كنت أحمله من معلومات عن المرأة كان خاطئاً والقوانين والشرع. لكن بعد ما تلقيت دورات تدريبية في الطاقم عن حقوق المرأة والقوانين أصبح لدي معرفة أكثر ، وثقة بالنفس أكبر، وذلك مكنتني من أن أتكلم وأعبر عن رأيي في البيت ومع الأصدقاء، حيث لم أكن أشترك في أي حوار من هذا النوع من قبل ، وأخشى من المشاركة لضعف المعلومات لدي.

كما تعلمت كيف أتعامل مع المجتمع، وكيف أساعد غيري. كل من حولي لاحظ هذا التغيير. وأذكر هنا تحديداً، أنه من خلال الحملات التي قمنا بتنفيذها، كان هناك موضوع العنف ضد المرأة في أحد اللقاءات، كانت لي جارة تعاني الضرب والشتم من قبل زوجها، وكانت مرارا تشكو لي من هذا الأمر، ولم أكن قادرة على أن أساعدها، لكن بعد أن جاءتني فرصة الحصول على المنحة الدراسية من طاقم شؤون المرأة، والتي كان من ضمنها الحصول على دورات تدريبية في مواضيع تدريبية كمهارات الاتصال والتواصل، وتوكيد الذات، وحقوق المرأة في القوانين المحلية والدولية، وعلمت أن هناك من يمكنه الدفاع عن المرأة وحقوقها الإنسانية، توجهت إليها ودعوته لحضور ورشة عمل عن العنف ضد المرأة، وبالفعل، حضرت الورشة وبعد انتهاء الورشة، سألتني ماذا نستطيع أن نفعل؟ فقررنا الذهاب إلى أحد المراكز الحقوقية المختصة، وبالفعل، قامت هذه السيدة برفع دعوى على زوجها وما زالت القضية مرفوعة حتى اليوم، والسيدة سعيدة بأنها قامت بعمل شيء لأخذ حقوقها، وشعرت أن هناك من يهتم بها. وأنا أشعر أيضاً بالسعادة لأنني استطعت أن أقدم شيئاً لهذه المرأة.

3. زينات نصير، 22 سنة/ إرشاد نفسي في جامعة الأزهر تبدأ حديثها قائلة:

"كنت أدرس في الجامعة، وأعمل متطوعة مع الأطفال في إحدى المؤسسات، على أمل الحصول على عمل لاحقاً. كنت أقوم بتنفيذ كل ما يطلب مني، دون إبداء أي رأي، لكن بعد هذا المشروع الذي تلقيت فيه الكثير من الدورات والدعم، أصبحت اهتم بنفسني وأحترم رأيي وأشعر أنني إنسانة موجودة، ولا بد من أن أساعد غيري وأحترم غيري، وغيري يحترمني". وتضيف زينات قائلة:

"في موضوع الحملات التي قمنا بتنفيذها من خلال مشروع "نساء أكثر قوة"، أشعر بأن المستفيد الأول هم عائلتي، حيث كنت قبل تنفيذ الورشة مع النساء، أقوم بجمع العائلة وتنفيذ الورشة معهم، ونجلس نتحاور فيما بعد، مما جعل علاقتنا في البيت أكثر ترابطاً. وإحدى أهم الأشياء التي استفدتها من الطاقم، وتحديدًا من مشروع "نساء أكثر قوة"، هو أنني التحقت بدورة اللغة الانجليزية في المركز الإبراهيمي للغات، مما زاد معلوماتي باللغة، وهنا أريد أن أذكر شيئاً مهماً هو أنني في سنة أولى رسبت في مطلب مادة اللغة الانجليزية، وكنت في كل فصل أقوم بتأجيلها، لأنني أخشى الرسوب فيها، لكن بعد أن سجلت للدورة، قمت بتسجيل المادة فصل صيفي، والحمد لله قد نجحت فيها وبعلامة جيدة.

4. فائزة الجوجو، طالبة صيدلة في جامعة الأزهر تقول: "الدورات كانت مفيدة بالنسبة لي، لكن لم أعرف كيف وماذا سأستفيد منها وأنا أدرس صيدلة، وليس لي علاقة بالعمل المجتمعي، وكنت أتصور كل ما يهم من الحصول على المنحة من طاقم شؤون المرأة، وكان لا يعني أي شيء سوى الحصول على المنحة بأي شرط كان، وقررت تنفيذ كل شروط المنحة من دورات تدريبية وتنفيذ الحملات من أجل الحصول على المنحة، كما أيضاً كان كل اهتمامي ينصب على الصيدلة وأن كل ما أبحث عنه، لا بد أن يكون له علاقة بالصيدلة، لكن خلال الدورات التدريبية التي تلقيتها، تعلمت أشياء أخرى، ربما كانت في البداية هي مجرد معلومات وأساليب في مواضيع اجتماعية، لكنها فادتني جداً. شعرت إنني تعلمت أشياء كثيرة ومواضيع مهمة جداً، وإن الحياة ليست مجرد شهادة جامعية يحصل عليها الإنسان، بل هناك أشياء أخرى مجتمعية مهمة لكل إنسان. وزاد شعوري بأهمية ما حصلت عليه، عندما طلبت مني الجامعة القيام بدورة تثقيف صحي للمجتمع، وهنا شعرت بالفروق والتميز، لأنني قادرة على أن أخاطب الناس وأحاورهم، وأستطيع أن أوصل لهم المعلومات التي أريدها، من التدريب.

5. "كنت خجولة جداً وأخشى التكلم مع الناس"، هذا ما قالتها سمر الشخريت، 22 سنة، التي تسكن في دير البلح، وتدرس علم النفس في

جامعة الأزهر، حيث قالت: "استفدت من هذا المشروع كثيراً، كنت فعلاً أجد من الحديث مع الآخرين، على الرغم من أنني أدرس في تخصص يتطلب التقرب من الناس ومحادتهم، وفعلياً كانت هذه مشكلة حقيقية لي، لكن منذ بدأت المشاركة في الدورات ضمن مشروع "نساء أكثر قوة"، اكتشفت نفسي وبدأت أغير، وأتلم أشياء كثيرة وأساليب جديدة في التعامل. الدورات التدريبية أكسبني جرأة وثقة بالنفس بأني أستطيع أن أعبّر عن نفسي وأتواصل مع الآخرين، لأنه في النهاية هذه هي طبيعة عملي. وكانت خير تجربة لي للتواصل مع الآخرين وإيصال المعلومة لهم، فمن خلال تنفيذ حملات التوعية، أخذت أبحث عن كيفية إيصال المعلومات بشكل مبسط، لجأت إلى الكتب والانترنت، مما أضاف لي معلومات كثيرة.

حينما انتهيت من تنفيذ ورش العمل المحددة لي من قبل الطاقم، قمت بعمل ورشتي عمل مع صديقتي في الجامعة. تحدثت معهن عن العنف ضد المرأة وأشكاله، وعن المؤسسات الحقوقية التي تقف بجانب المرأة وتدعمها. وتحدثت عن الإنجازات التي حققتها المرأة الفلسطينية، وكان هناك بعض الطالبات اللواتي لم يعرفن عن هذه الإنجازات أي شيء. كما تضيف سمر بسعادة:

"تعينت معيدة في الجامعة بعد تخرجي، وأشعر أنني اختلفت عن زميلاتي بما لدي من معلومات ومهارات مكتسبة لا يمتلكنها".

#### **الهدف الخامس: الاهتمام بالنساء المبدعات ورعايتهن.**

نظم طاقم شؤون المرأة احتفالاً في رام الله، بمناسبة إصداره كتاب "بصمة نسوية"، الذي يوثق قصص نجاح وتجارب حياة أربع عشرة (14) من القيادات النسوية الفلسطينية، سبع (7) منهن من طاقم شؤون المرأة، وإحداهن هي الزميلة (إيمان نزال) منسقة مشروع "سنابل" منذ بداياته، كما يحتوي الكتاب على آخر لقاء صحفي للرائدة النسوية المرحومة (مها نصار). كما قام الطاقم بجمع قصص نجاح اثنتي عشرة (12) امرأة ريفية في كتاب بعنوان "سنابل شمالية" تم إصداره في آذار 2008.

#### **الهدف السادس: التوعية المجتمعية بقضايا المرأة وحقوقها، والعمل على تغيير النظرة النمطية السائدة حول المرأة ودورها.**

يقوم قسم الإعلام في طاقم شؤون المرأة، بدعم أنشطة التوعية المجتمعية من خلال ما يتم نشره في صحيفة "صوت النساء"، التي تصدر دورياً وبمعدل مرة كل أسبوعين، ومن خلال البرنامج الإذاعي الخاص بطاقم شؤون المرأة "ضد الصمت" المذاع أسبوعياً.

#### **صوت النساء:**

سخرت "صوت النساء" كافة إمكانياتها المادية والبشرية ومواردها، من أجل إبقاء صوت المرأة متواجداً، رغم حالة الانقسام والتراجع في تطبيق الحريات والحقوق. فمن خلال (22) عدداً صدرت خلال العام 2008، وتوسيع مناطق توزيع الصحيفة لتشمل ما يزيد عن (110) موقعاً، بلغ عدد النسخ (506) ألف نسخة، وزعت في الضفة وقطاع غزة.

عملت "صوت النساء" كمنبر دائم للدفاع عن حقوق المرأة والمكتسبات التي تم تحقيقها. كما أبرزت "صوت النساء"، نماذجاً لنساء رائدات ونجاحات، ناضلن من أجل تغيير أوضاعهن وأوضاع مجتمعاتهن بالرغم من الظروف السائدة في المجتمع. وعبرت عن هموم النساء، وسلطت الضوء على حق المرأة في الحماية من العنف، وفي قوانين منصفة للنساء، وفي فتح الخيارات أمامها والفرص من أجل تحقيق الذات، ومن أجل تحقيق تكافؤ الفرص على طريق خلق مجتمع ديمقراطي لا مكان فيه للتمييز. وشكل الثامن من آذار مناسبة هامة للحديث عن انجازات المرأة ومطالبتها بالمساواة الجندرية، وفي نفس الوقت تعبيراً عن الهم الوطني للمرأة الفلسطينية.

تعمل صحيفة "صوت النساء" برؤية إعلامية نسوية واضحة، تجلت في العديد من الملفات المهمة، التي شكلت أداة مهمة في إثارة النقاش حول قضايا المرأة، فشملت مواضيع توحيد الخطاب النسوي، ومعاونة النساء في قطاع غزة في ظل الحصار الإسرائيلي، ودور المؤسسات النسوية في هذا المجال، وقضية العنف ضد المرأة وقتل النساء على خلفية ما يسمى شرف العائلة. كما طرحت صوت النساء بقوة انتهاك حقوق الإنسان التي يتعرض لها الأسرى والأسيرات الفلسطينيات في السجون الاسرائيلية، والحق في العمل وتأثير الحرب على المرأة الفلسطينية. وأبرزت هامشاً للتذكير بالأدب النسوي والمرأة المبدعة. وشكلت المواضيع التي طرحتها الصحيفة حلقة نقاش واسعة مجتمعياً، كما شكلت الصحيفة محطة مهمة لانطلاق وتميز الإعلاميين والصحفيين في مجال الصحافة والإعلام، وتجلت ذلك في التغطية الإعلامية للصحيفة ومواضيعها، والإقبال الكبير من الصحفيين والكتاب على الكتابة في الصحيفة، ومن خلال السياسة الجديدة التي تبنتها الصحيفة في تنظيم وعقد ورشات عمل متخصصة لنقاش وتحليل القضايا النسوية بحضور المختصين، ليتم تغطيتها في صوت النساء كجزء من ملف العدد.

### **برنامج ضد الصمت:**

يكمّل البرنامج الإذاعي للطاقتين "ضد الصمت" دور صحيفة "صوت النساء" الإعلامي، من خلال توفير نافذة يطل بها طاقم شؤون المرأة على المستمعات والمستمعين، الذين قد لا يتوفر لهم مجال قراءة الصحيفة، بخاصة ربات البيوت. كما يوفر برنامج "ضد الصمت" مساحة للنساء للتعبير عن همومهن وأحلامهن. ويبين البرنامج القصور الحاد في البرامج الموجهة للمرأة عبر الإذاعة الفلسطينية الرسمية. ولقد أوجد البرنامج عنواناً ثابتاً للنساء، حيث نقل البرنامج أخبار المؤسسات النسوية وتابع أنشطتها من خلال (32) حلقة بثت خلال العام 2008، تنوعت في المواضيع والضيوف، حيث كان هناك شريحة واسعة من الاختصاصيين وذوي الاطلاع والمهتمين من نساء ورجال. كما قدم البرنامج حلقات خاصة في المناسبات العالمية، كحلقة الثامن من آذار، والتي ركزت

على المبادرات الفردية لنساء أقرن مراكز نسوية ومشاريع تنموية. بالإضافة إلى حلقة بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني، جرى فيها التطرق إلى ثلاثة محاور في حقوق الأطفال، في ظل الانتهاكات الإسرائيلية، وتطرق البرنامج أيضاً في حلقاته إلى أوضاع الأسيرات الفلسطينيات وأوضاع العاملات الفلسطينيات والبطالة. ولا ننسى حلقة ذكرى مرور ستين عاماً على النكبة وأثرها في تكوين ثقافة المجتمع الفلسطيني، وأخرى تناولت الأدب النسائي وإبداع المرأة. ويمكن اجمالاً تمييز برنامج الطاقم الإذاعي باستمراره وسط الكم الهائل من برامج المؤسسات الموسمية، والتي تراجع إنتاجها، بينما قام برنامج "ضد الصمت" بتثبيت زاوية دائمة لبرامج المرأة عبر إذاعة "صوت فلسطين" و"راديو أجيال". كما تمكن البرنامج من الوصول إلى عدد كبير من النساء، وإعطائهن الفرصة للتعبير عن أنفسهن، وقام بمناقشة قضايا تفصيلية تعاني من الغياب في وسائل الإعلام المختلفة، وإبراز بعض النماذج الإيجابية والفاعلة للنساء، ومواكبة الأحداث المختلفة، وبالذات ما يتعلق بالانتخابات والقوانين التي تمس المرأة بشكل مباشر، والتركيز على موضوع الإصلاح. في كل ذلك، تمكن البرنامج من إيصال صوت الشارع من خلال الذهاب إلى النساء في مواقعهن، ونجح في إقامة شبكة علاقات واسعة مع المؤسسات، التي تعتبر البرنامج مصدراً مهماً لبث قضاياها.

### التعبئة المجتمعية

منذ عام 1997، ومشروع تمكين المرأة الريفية (سنابل) الممول من الصندوق الوطني للديمقراطية، يعمل على تمكين المرأة الريفية من أجل أن تلعب دوراً ريادياً في التحشيد والمناصرة من أجل الإصلاح، ومن أجل سياسات وتشريعات لا تميز ضد المرأة. وقد لعبت مجموعات سنابل، من خلال اكتسابهن للمهارات والمعارف الحقوقية، وقدرتهن على التحشيد وتفعيل المجتمع المحلي دوراً هاماً كعوامل تغيير في مجتمعاتهن وفي حياتهن الخاصة. وقد تميزت هذه المجموعات من خلال تحريك النساء خلال الانتخابات كناخبات ومنظمات ومرشحات للقيادة، على المستوى المحلي والوطني. كما شاركت هذه المجموعات في حملات المناصرة والتوعية المجتمعية التي يقوم بها الطاقم واللجان والمؤسسات النسوية. وخلال عام 2008، قامت هذه المجموعات بتنفيذ حملة بعنوان "تحديات التعليم"، تضمنت ثلاث حلقات تلفزيونية، بثت من خلال محطة تلفزيون جنين المحلية، وتم استضافة شخصيات مؤثرة في العملية التعليمية، بالإضافة إلى حلقة رابعة تم فيها أخذ استطلاع رأي للطلاب حول العنف في المدارس، والصعوبات في المنهاج الفلسطيني، بالإضافة إلى مواضيع أخرى. وقد اختتمت هذه الحملة بعقد مؤتمر سنابل السنوي بعنوان "التعليم طموح وتحدي". تميز المؤتمر بحضور جماهيري واسع، وبمشاركة العديد من الشخصيات من المؤسسات الأهلية والحكومية، وبحضور محافظ جنين وممثلي التنظيمات السياسية والشعبية. وخرج المؤتمر بعدة توصيات تمحورت حول أهمية

التعليم، والوصوبات التي تعيق عملية التعليم، وضرورة تضافر الجهود للحد من مظاهر العنف داخل المدارس، وتوفير فرص التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى مواضيع أخرى. كما شاركت مجموعات سنابل، التي بلغت 42 مجموعة، في الفعاليات العامة والوطنية، وخاصة تلك التي تم تنفيذها تضامناً مع أهلنا في قطاع غزة. ومن النجاحات التي تسجل لمشروع سنابل، انتساب العديد من المشاركات في مجموعات سنابل إلى الأطر النسوية والنقابات العمالية، بالإضافة إلى تأسيس العديد من المراكز النسوية في المواقع، التي لم يكن فيها أي مركز، مثل قرى المطلة وعربونة. وسجل المشروع نجاحاً لحملات التعبئة التي تمت في المواقع الأربعة الجديدة للمشروع، حيث تم افتتاح روضة للأطفال في قرية المطلة، بالإضافة إلى مشاركة نساء سنابل في المعارض التي نفذت في محافظة جنين، لعرض منتجات النساء من تطريز ومخللات ومربي وغيرها من المنتجات المنزلية. كان لمشروع سنابل واستمرارية فعالياته وأنشطته على مدى أكثر من عقد من الزمان، أثره الملموس في التغييرات التالية في المجتمع المحلي:

- تقبل المجتمعات المحلية لعقد لقاءات مختلطة من رجال ونساء في أغلب القرى المستهدفة.
- خروج النساء للمشاركة في الفعاليات العامة والوطنية.
- تقبل النساء لعقد التدريبات في بيوتهن طوال فترة المشروع، في ظل غياب قاعة تدريب، كما هو الحال في قرية المطلة.

- مشاركة صناع القرار في فعاليات المشروع، والتنسيق المشترك مع المجالس المحلية والبلديات.
- زيادة نسبة الوعي لدى النساء، وخاصة في مسألة حقوق المرأة، التي تبدو واضحة في قدرة المشاركات على النقاش، والتعبير عن أنفسهن، من خلال التدريبات والاجتماعات، وقدرتهن على تخطيط وتنفيذ الحملات التعبوية على الصعيد المحلي، كل في موقعها، وقدرة المشاركات على تحديد احتياجاتهن والتشبيك مع المؤسسات المحلية لتغطية هذه الاحتياجات، بالإضافة إلى ازدياد درجة الوعي لدى المشاركات، ومطالبتهن بإشراك بناتهن في أنشطة المشروع، وقيامهن بالمشاركة الفعالة في فعاليات المؤتمر.

كان لنجاح فعاليات مشروع "سنابل" واستمرارها أثره على طاقم شؤون المرأة، بعلاقتة الوثيقة مع المجتمع المحلي. وقد أحرز الطاقم ثقة المجتمعات المحلية التي تم العمل فيها، وأعطاه مصداقية خاصة حتى في المواقع التي لم يصلها بعد نشاط الطاقم. ويمكن القول أن مشروع سنابل شكّل قاعدة جماهيرية ونسوية يرتكز عليها الطاقم والإتحاد العام للمرأة الفلسطينية والأطر النسوية. كما

شكّلت مجموعات سنابل ذخيرة قاعدية مساندة لفعاليات الطاقم النسوية، والوطنية. وساهمت في تسليط الضوء على أنشطة الطاقم المتنوعة، والحصول على دعم صنّاع القرار الداعمين لأنشطة المشروع، ونسج علاقات تنسيق وتشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي المختلفة.

### التعبئة من أجل مناهضة العنف الأسري:

عمل طاقم شؤون المرأة من خلال مشروع "مبادرة النوع الاجتماعي في مواجهة العنف الأسري" الممول من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين UNRWA في قطاع غزة، على مواجهة العنف الأسري من خلال زيادة الوعي لدى الفتيات والشابات والشباب، كمحاولة لمواجهة العنف وتقليل المعدلات الحالية من العنف والاستغلال بمختلف أشكاله، الجسدي والجنسي والنفسي، من خلال التعريف بظاهرة العنف بشكل عام، والعنف الأسري بشكل خاص، وتمكين الفتيات والنساء من لعب دور فاعل في إيصال ونشر المعلومات في المجتمع، ومن ثم تمكين مجموعات من الفتيات والرجال من مهارات القيادة والمشاركة، وتعريف الفتيات بحقوقهن وأدوارهن وتنفيذ عدد من حملات الضغط والمناصرة لمناهضة العنف الأسري، معتمدة على مهارات وطاقات هؤلاء الشابات والشباب.

قصص نجاح من مشروع مبادرة النوع الاجتماعي/ في مواجهة العنف الأسري:

1. هند 14 عاماً، تسكن في مخيم الشاطئ في غزة، هي إحدى المشاركات في مجموعات النقاش التي تنفذ في جمعية "أبناؤنا للتنمية في مخيم الشاطئ". عرفت هند عن المشروع من صديقاتها، فقررت المشاركة في أنشطته. وبالفعل، شاركت في لقاءات "مهارات الاتصال والتواصل". وعلى الرغم من اهتمام هند الشديد، وحرصها على متابعة المشاركة وحضور أنشطة المشروع، إلا أنها لم تتمكن من إقناع والدتها بالسماح لها بالاستمرار، خوفاً من أن تؤثر مشاركتها على أدائها المدرسي. تقول هند: "لقد كانت المرة الأولى التي أستطعت فيها إقناع والدي بتغيير رأيه، معتمدة على المهارات التي تعلمتها من جلسات الاتصال والتواصل والمناقشة. فقد اخترت الوقت المناسب للحديث مع أمي، كما أنني كنت أستمع إليها حتى الانتهاء، ثم أبدأ أنا بالحديث، وحرصت على إبراز فوائد هذا المشروع وأثره على شخصيتي وحياتي، وقد كانت هذه وسيلة جديدة للتواصل مع أمي لم استخدمها من قبل، ونجحت في إقناعها". في المقابل حرص مدير الجمعية وميسر الجلسات على إكمال مجهودات هند من خلال الاتصال بوالدتها وشرح أهداف المشروع والأنشطة والأوقات التي ستشارك فيها هند في الأنشطة، وذلك بهدف إقناعها بالسماح لهند بالمشاركة في الأنشطة. وقد أثمرت هذه الجهود المشتركة لكل من هند والجمعية، حيث أن هند الآن هي واحدة من المشاركات في مجموعات النقاش.

2. محمد 25 عاماً، شارك في المجموعات التعليمية التي نفذت في "جمعية أصدقاء المجتمع في جباليا"، اعتاد محمد على ضرب زوجته مرة واحدة أسبوعياً دون أي سبب، بالرغم من اعترافه بأنه أحب زوجته منذ أن رآها لأول مرة، إلا أنه يضربها دون أسباب، وبعد أن يفعل ذلك يشعر بالندم والحزن ويعتذر لها، وقد طلب مساعدته للتخلص من هذا الأسلوب ومعرفة ما يتوجب عليه فعله لمنع تكرار ذلك. شارك محمد في المجموعة، وتعلم من خلال المجموعات ضرورة احترام المرأة، وأن الإحترام هو الطريق الأنسب للتغيير. وعلى سبيل المثال، عندما يغضب، صار يخرج من المنزل حتى يهدأ. ومنذ الجلسة الأولى وحتى الجلسة الأخيرة لم يسجل على محمد أنه ضرب زوجته.

3. أحمد، 29 عاماً، أحد المشاركين في مجموعات "جمعية الساحل في مخيم الشاطئ"، في الجلسة الأولى لمجموعة النقاش، نفى وجود أي نوع من أنواع العنف في مجتمعنا، واعتبره حكراً على البلدان الأخرى. وبعد المناقشة في أسباب العنف، وأشكاله، وعرض حالات واقعية من المجتمع تكشف عن العنف الذي تتعرض له النساء، وصل أحمد إلى فنانة جديدة: "يتعين علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لوقف هذا العنف".

4. محمود شاب من المشاركين في جمعية "حطين" في دير البلح، قال في بداية الجلسة الثانية، التي تناولت أشكال العنف وأنواعه، أن المرأة "لا ينبغي لها السفر بحرية، وأنه يجب مراقبة سلوكها باستمرار لحمايتها من شر المجتمع، حيث أن أي شيء يحدث للفتاة يمس شرفها، وأن سفر الفتاة يعرضها لمخاطر. أي أنه ربط الشرف بالمرأة فقط. وبعد نقاش مع الميسرة ليلى بيومي من الأونروا حول حقوق المرأة، وتوضيح أن المرأة يمكنها حماية نفسها دون تقييد حريتها، وأن تمتعها بحريتها يمنحها الثقة بنفسها، وبالتالي تتمكن من حماية نفسها. وأثناء النقاش غير محمود رأيه، وبدأ بالحديث بإيجابية أكبر عن المرأة وحقوقها.

5. دعا اثنان من الرجال المشاركين في المجموعات المنفذة في الجمعية الفلسطينية، الميسر (وائل بلوشة) لمساعدة صديقهم، الذي يبلغ 20 عاماً في حل مشكلته، حيث أنه يعيش في أسرة صغيرة مع والده، الذي يعامله معاملة سيئة ويضربه كل يوم. تزوج والده من امرأة أخرى ونقلها إلى الأردن، مما جعل صديقهم مسؤولاً عن أسرته. لكن شيئاً فشيئاً أصبح يستخدم نفس طريقة والده في التعامل مع شقيقه وشقيقته اللذين يصغرانه سنّاً. تم ترتيب لقاء مع صديقهم، وكانت الجلسة الأولى عبارة عن دعم نفسي له. في نهاية الاجتماع، قال إنه يريد تغيير سلوكه مع العائلة، وطلب من الميسر وائل لقاء شقيقه وأن يتحدث معه، وقد قرر الشاب المشاركة في جميع المجموعات التعليمية لتعلم المزيد.

6. رهام، 13 عاماً، شاركت في الجلسات التي تم تنفيذها في اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني في عيسان. وبعد عدة لقاءات لاحظ الميسر أن رهام تعامل زملائها معاملة سيئة، وتتعرض لهم بالضرب وبالكلام البذيء، بما فيه الميسر نفسه. اقترح الميسر وضع قوانين للجلسات، وطلب من رهام أن تقوم بكتابتها على اللوح في بداية كل جلسة، لجعلها أكثر التزاماً ومسؤولية. بعد الجلسة الرابعة، جلس الميسر وحده مع رهام، وتحدث معها عن علاقتها مع عائلتها، فقالت إن أمها تضربهم يومياً، وأن والدها لا يستطيع أن يفعل أي شيء لمنع ذلك، لأن والدتها أقوى وتعمل، بينما الأب لا يعمل. دعا الميسر والد رهام وجلس معها أيضاً، وبحث هذه المشكلة والنتائج السيئة التي نتجت عن الضرب، فوعدت الأم بتغيير تعاملها مع أطفالها، وفي الجلسة الثامنة، قالت رهام إن والدتها أصبحت أفضل معها، وأن رهام تشعر أن أمها تحبها أكثر، وباتت تشعر بالأمان.

7. مادلين 14 عاماً، شاركت في الجلسات التي نفذت في اتحاد لجان المرأة في رفح. مادلين تعيش مع جدتها لأن والدتها مطلقة. قالت أنها لا تتناول الطعام مع جدتها، لأنها تستخدم أدوات غير نظيفة في إعدادها، وقالت أنها حاولت اخبار جدتها بذلك، لكن ذلك تسبب في مشاكل كبيرة مع جدتها، فباتت عاجزة عن التعامل مع هذا الموضوع، حتى شاركت في هذه الجلسات. لجأت مادلين إلى سؤال جدتها تعليمها الطبخ، مما يبرر أنها تريد مساعدة جدتها وتخفيف عبء العمل المنزلي. الآن مادلين تعد الطعام للأسرة، وتضمن نظافة الأواني والأدوات. مادلين قالت: "هذه الجلسات ساعدتني".

8. بيسان، 13 عاماً، شاركت في الجلسات التي نفذها اتحاد لجان المرأة في رفح. قالت: "المجموعات ساعدتني في السيطرة على سلوكي، والآن عندما أغضب، لا أضرب ولا أسيء استخدام الكلمات، لأنني تعلمت أن كل هذه الوسائل هي من أشكال العنف".

9. صالح، 25 عاماً، شارك في الجلسات التي نفذت في جمعية أجيال في مدينة غزة. لاحظ ميسر الجلسات أن صالح يتعامل مع زملائه بصورة سيئة، ولا يستمع لهم، وقال إن المرأة نكرة، وأن الضرب وسيلة مناسبة للتعامل معها، ولكن بعد النقاش، خصوصاً عندما أعطى الميسر الفرصة للمشاركين للتحدث بحرية، قال صالح أنه بدأ في تغيير سلوكه مع زوجته، وقد وثق طاقم شؤون المرأة هذه القصة، وأعرب صالح عن سعادته لهذا التغيير للأفضل في التعامل مع زوجته.

9. خولة 13 عاماً، شاركت في الجلسات التي تم تنفيذها في اتحاد لجان العمل النسائي عيسان/خان يونس، تعاني من عدم قدرتها على التعبير عن آرائها بحرية. في الجلسة الأولى، عندما سألتها الميسر عن اسمها، قالت بأنها تفضل أن تكتب بدلاً من الحديث. حاول الميسر مساعدتها للحديث، لكنها منطوية جداً. نسق طاقم شؤون المرأة مع القسم النفسي في الجمعية لمساعدتها، ونتيجة للمتابعة تحسن الكلام لديها بشكل ملحوظ، وأصبحت تعبر عن نفسها.

قائمة مشاريع الطاقم لعام 2008

الرقم	اسم المشروع	الموازنة الكلية	الممول	مدة المشروع
1.	تمكين النساء الفلسطينيات/ تنمية وتحسين المجتمعات "بناء"	\$249,648.56	CARE International	2010-2008
2.	نساء أكثر قوة / تعزيز	\$ 75,204.00	CARE International	2008-2007
3.	تمكين النساء الشابات من أجل التغيير المجتمعي لتحقيق المساواة	€107,864.13	MPDL	2009-2007
4.	مبادرة النوع الاجتماعي/ مواجهة العنف الأسري	\$ 65,480.00	UNRWA	2008
5.	الشباب بذور التغيير	\$ 207,963.00	Diakonia	2010-2007
6.	تدريب النوع الاجتماعي ضمن برنامج التأهيل المجتمعي	\$ 23,000.00	Diakonia	2008-2007
7.	تدريب إدماج النوع الاجتماعي لشركاء الدياكونيا	\$ 11,891.00	Diakonia	2009-2007
8.	تمكين النساء	\$ 19,910.00	Friedrich Ebert Stiftung	2008
9.	دعم مؤسسي	\$ 150,000.00	Ford Foundation	2008-2007
10.	دعم مؤسسي	\$ 80,000.00	WLP	2009-2007
11.	دعم مؤسسي	\$ 25,000.00	WLP	2009-2008
12.	تمكين النساء الريفيات/ سنابل	\$ 39,300.00	NED	2009-2008
13.	صحيفة "صوت النساء"	\$ 136,740.00	Konrad Adenauer Stiftung	2008